المبحث الثاني:

الأدباء والنقاد

١- أبو زيد القرشي[١]

لم نعثر على ترجمة لأبى زيد القرشى، ولم يعثر عليها غيرنا من قبل، ويبدو أنه لا طريق لمعرفته سوى كتابه «جمهرة أشعار العرب» وقد اختلف المحدثون فى عصره. فجرجى زيدان يرى أنه من أعلام القرن الثالث الهجرى. ويرى سليمان البستانى مترجم إلياذة هوميروس أنه توفى عام ١٧٠هـ، ويقاربه فى هذا الرأى بطرس البستانى[٢].

ومن اليقين أن أبا زيد من رجال القرن الثانى الهجرى لأن أبا زيد نفسه قد صرح فى مقدمة كتابه المذكور بأنه سمع من المفضل بن محمد الضبى[٣]. والضبى من رجال القرن الثانى بلا نزاع. هذا وقد بدأنا بالقرشى بحثنا عن «المجاز» عند الأدباء والنقاد لضلاعة الرجل فى هذا المجال فهو أديب ناقد. والمطلع على كتاب «جمهرة أشعار العرب» وهو مصدر من مصادر الشعر الجاهلى والشعر الإسلامى يرى أنه سلك فيه مسلك الأديب الناقد العالم بأسرار اللغة وفقه التراكيب.

ومع هذا الزمن المبكر الذى عاش فيه أبو زيد القرشى، فقد حام حول البحث المجازى فى مقدمة كتابه الضافية. وصنيعه فيه هو صنيع الرواد من اللغويين والنحاة بيد أنه أسبقهم فى التصريح باسمه مرادًا به ما أريد منه فى مرحلة التدوين والتقعيد. وجاء التصريح باسم المجاز - عنده - مرتين فى المقدمة. المرة الأولى حيث جعل عنوان المقدمة: «اللفظ المختلف ومجاز المعانى»

---

(١) هو محمد بن أبى الخطاب القرشى وكنيته أبو زيد، واضع كتاب. جمهرة أشعار العرب.

(٢) انظر مقدمة الناشر (٢٥- دار صادر- بيروت).

(٣) جمهرة أشعار العرب (١٠).

ثم جاءت المرة الثانية فى صلب المقدمة، بعد أن مهد لها بتمهيد يفيد بوضوح أنه أراد بالمجاز ما استقر عليه البحث عند المتأخرين وهذا نصه:

«وقد يدانى الشىء الشىء وليس من جنسه، ولا ينسب إليه ليعلم العامة قرب ما بينهما، وفى القرآن مثل ما فى كلام العرب من اللفظ المختلف ومجاز المعانى»[1].

فهذا التمهيد لا ينصب إلا على المجاز الاصطلاحى لأن بين اللفظين اختلافًا واتفاقًا كالتجوز بالأسد عن الشجاع، وبالبحر عن الكريم. وإذا صح هذا، ولا أخاله إلا صحيحًا، فإن أبا زيد القرشى هو أسبق من أدرك الأسلوب المجازى فى اللغة، وصرح باسمه ورام تحديده وأشار إلى وظيفته، وعبارته المتقدمة أوضح دليل على هذا.

وبعد هذا طفق يسوق عشرات المثل من كلام العرب المأثور ومن القرآن الحكيم، وقد نهج فى توضيح ما فيه مجاز نهج علماء البيان فى عصور التدوين اللاحقة. وها نحن أولاء نذكر ما لحظناه فى مقدمته مع توجيهه للنصوص:

وأول ما عرض من المأثور قول امرئ القيس:

قفا فاسألا الأطلال عن أم مالك وهل تخبر الأطلال غير التهالك

ثم قال: فقد علم أن الأطلال لا تجيب إذا سئلت. وإنما معناه فاسألا أهل الأطلال. وقال الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] يعنى أهل القرية[2].

فهذان التمثيلان (بيت الشعر، والآية الكريمة) من قبيل المجاز العقلى الذى أوقع فيه الفعل على غير ما هو له. ويجوز على ما تقدم من مذهب السكاكى

---

(١) جمهرة أشعار العرب (١٠).

(٢) جمهرة أشعار العرب (١١).

جعلهما من الاستعارة المكنية ومن البيانيين من يطلق عليهما وعلى أمثالهما أنهما من قبيل المجاز[1] بالحذف والإيجاز بالحذف.

وأيا كان الأمر فإن فهم المؤلف للمجاز ووضوح توجيهه إياه حقيقة لا يرتاب فيها.

وقال فى بيت امرئ القيس:

ألا زعمت بسباسة اليوم أننى كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى[2]

«السر: النكاح، قال تعالى: ﴿وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥][3].

ومجيء السر بمعنى النكاح وإن شاع بين البيانيين أنه كناية والكناية تتردد بين الحقيقة والمجاز فإن فيه مجازاً صرفًا باعتبار آخر، لأن السر أعم من النكاح مطلقًا، والنكاح أخص منه مطلقًا لأنه من أفراده ولا يجيء السر بمعنى النكاح إلا بمعونة القرائن والأحوال، وعند الخلو من القرينة ينسحب السر على المعنى المتبادر منه عرفًا. ومعلوم أن استعمال العام مراداً منه الخاص ضرب من المجاز المرسل.

وساق قول الأعشى:

تقول بنتى وقد قربت مرتحلاً يا رب جنب أبى الأوصاب والوجعا

عليك مثل الذى صليت فاغتمضى نوما، فإن لجنب الحى مضطجعًا

ثم فسر الصلاة الواردة فيه فقال:

«الصلاة هنا الدعاء. قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣][4].

وفسر الأذقان بالوجوه فى قول الأعشى كذلك:

وخرت تميم لأذقانها سجوداً لذى التاج فى المعمعة

---

(١) هذا لا ينافى كونهما من المجاز العقلى أو الاستعارى.

(٢) جمهرة أشعار العرب (١٣).

(٣) انظر الكشاف.

(٤) جمهرة أشعار العرب (١٥).

قال: «الأذقان الوجوه، كقوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٩][1]، وعمد إلى قول لبيد بن ربيعة العامرى:

يا عين هلا بكيت أربد إذ ... قمنا وقام الخصوم فى كبد

ففسر قوله «فى كبد» بقوله: «أى فى شدة»[2] وهذا كناية عن صفة، لأن المصاب يوجع كبده يكون فى مشقة وشدة فكنى به عن الشدة مطلقًا.

ومن إيماءاته للاستعارة بالكناية توجيهه لقول عبيد بن الأبرص وهو:

هذا، وحرب عوان قد نهضت لها ... حتى شببت نواحيها بإشعال

فقد وصف الشاعر الحرب بأنها عوان، ولحظ المؤلف أن هذا الوصف ليس هو للحرب فى أصل الوضع، فراح يفسره بقوله: «العوان المتكاملة التامة السن». قال الله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨][3].

والآية التى استشهد بها أبو زيد واردة فى بيان البقرة التى أمر الله بنى إسرائيل - على لسان نبيه موسى عليه السلام - أن يذبحوها فهى ليست صغيرة ولا كبيرة، بل تامة الخلق. فعوان إذن وصف للبقرة وما شابهها من الحيوانات الأعجمية. وإجراؤها على الحرب لا يكون إلا على تشبيه الحرب بما الوصف أصل فيه. أى حرب ناضجة مضطرمة شديدة. ويوجه البيانيون مثل هذا التركيب بأنه جاء على طريق الاستعارة المكنية التى يذكر فيها المشبه، وهو هنا الحرب ويحذف المشبه به ويرمز له ببعض خواصه. وهو هنا الناقة التامة الخلق القوية الشديدة. وعوان هو وصفها الدال عليها. ونصيب المؤلف من هذا التوجيه لحظة إجراء الوصف على ما ليس له فى أصل اللغة.

كما أشار فى مواضع إلى ما عرف بعده بالاستعارة التصريحية حيث لحظ استعمال اللفظ فى غير موضعه وأرجعه إلى أصله. وذلك فى قول عنترة ابن عمرو:

(١، ٢) جمهرة أشعار العرب (١٧). (٣) نفس المصدر (١٩).

وحليل غانية تركت مجدلا تمكو فريصته كشدق الأعلم

فلحظ المؤلف أن كلمة «تمكو» من مجاز المعانى واختلاف الألفاظ، فقال:

«تمكو: تصفر، وهو كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] فالمكاء الصفير. والتصدية: التصفيق»[١].

والفريصة، وهى قطعة لحم فى الجنب الأعلى - ترتعد من الفزع الشديد فبالغ الشاعر فى ارتعادها فجعله صفيراً وصوتًا.

وتناول قول أبى قيس بن الأسلت:

رجموا بالغيب كيما يعلموا من عديد القوم مالا يعلم

فقال فى تفسير: رجموا:

«الرجم: القذف»، قال تعالى: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢][٢].

والرجم حقيقة هو الرمى بالرجام، وهى الحجارة، وقد استعير للشتم وللظن والقول بلا علم. وتحقيق هذا الموضع أنه استعارة تصريحية تبعية شبه فيها القول الباطل بالقذف بالحجارة مبالغة فى الذم.

ومن أوضح توجيهاته المجازية تفسيره النور بالهدى فى قول عزاه للعباس رضى الله عنه:

أنت نور من عزيز راحم تقمع الشرك وعباد الوثن

وهذا قوله: «نور: أى هدى»، قال الله عز وجل ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥][٣].

وقد أجمع البيانيون من بعده على أن «النور» فى مثل هذا الكلام مراد به «الهداية» وهو استعارة تصريحية أصلية وهكذا نجد المؤلف يذكر النص من كلام

(١) جمهرة أشعار العرب (١٩).

(٢) نفس المصدر (٢٢) وانظر أساس البلاغة (٢٢٣).

(٣) المصدر السابق (٢٥).

العرب ثم يفسره ثم يستشهد عليه ببعض ما ورد من القرآن الكريم. وحسبه وهو رائد أن يلحظ خروج اللفظ إلى معنى غير معناه، على أن كل الصور التى ذكرها، ولم نذكر إلا القليل، لا تخرج عما عنون له فى صدر المقدمة بـ: «اللفظ المختلف ومجاز المعانى» فهى بداية واضحة وقوية فى مدرسة الأدباء والنقاد، ويلى القرشى فى هذا المجال الأديب الذواقة عمرو بن بحر الجاحظ.

٢- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ[١]

الجاحظ هبة هذه الأمة فى القرنين الثانى والثالث، وثروة من أغنى ثرواتها الفكرية أدبا ولغة ونقدًا وكلامًا. وكتبه خير شاهد على ضلاعته فى كل ما تناوله. وإسهاماته فى نشأة علوم البلاغة لم يعرف لها مثيل قبله، وله فى مباحث المجاز قدم راسخة وكانت لمحاته فيها منارات هدى للباحثين والدارسين من بعده. فإذا قيل إنه أحد مؤسسى علم البيان ومفتق أكمامه كان هذا القول صادقًا كل الصدق. وبديه أن الذى يدخل فى اهتمامنا - هنا - جانب المجاز فى آثاره. وتمهيده الطريق للاحقية وعلى هذا المنوال ننسج:

• المجاز بوجه عام:

فمن إشاراته إلى التشبيه على حد المجاز والاستعارة جاء قوله فى الرد على الذين أنكروا سعى الحية فى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] لأن السعى لا يكون إلا بالأرجل والحية لا أرجل لها. فتصدى الجاحظ للرد عليهم وأطنب فيه، وكان مما قال:

«ومن جعل للحيات مشيًا من الشعراء أكثر من أن نقف عليهم، ولو كانوا لا يسمون انسيابها وانسياحها مشيًا وسعيًا لكان ذلك مما يجوز على التشبيه والبدل. وإن قام الشىء مقام الشىء أو مقام صاحبه، فمن عادة العرب أن تشبه به فى حالات كثيرة، وقال الله تعالى: ﴿هَٰذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الواقعة: ٥٦] والعذاب لا يكون نزلاً. ولكنه أجراه مجرى كلامهم»[٢].

---

(١) عاش الجاحظ ما بين (١٦٣/ ٢٥٥هـ) انظر ترجمته فى تاريخ بغداد (١٢/ ٢١٢).

(٢) الحيوان (٤/ ٢٧٣) تحقيق الدكتور عبد السلام هارون.

مراد الجاحظ هنا المجاز، لأنه يقوم فيه الشيء مقام الشيء، ومقام صاحبه وليس التشبيه الاصطلاحي، لأن الشيء لا يقوم فيه مقام الشيء ولا مقام صاحبه.

وتمثيله بالآية الكريمة ﴿هَذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الواقعة: ٥٦] دليل قوى على ما قلناه لأن «النزل» هنا مستعار للمصير للصبر والمال. وأصل النزل ما يعد من طعام وشراب تكرمة للضيف. وكلام الزمخشري في تفسيره لفهم منه أن «النزل» في الآية الكريمة استعارة تهكمية[١]. وكذلك الراغب[٢].

والجاحظ يصرح بعد ذلك باسم المجاز مرادًا منه المعنى الاصطلاحي الذي اشتهر عند البيانيين من بعد. ويلفت الأنظار إلى المعاني المجازية في كثير من النصوص.

فالأكل المسند إلى النار في قوله تعالى: ﴿بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ [آل عمران: ١٨٣] هو إفناء النار للدهن الذي تشتعل به والوقود الذي تلتهمه[٣].

وقول الشاعر أوس بن حجر:

وقد أكلت أظفاره الصخر كلما ... تعايا عليه طول مرقى توصلا

يقول فيه الجاحظ:

«فجعل النحت والتنقص أكلا»[٤].

وقول خفاف بن ندبة:

أبا خراشة أما كنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع

يقول فيه الجاحظ:

«والضبع السَّنة (يعني الجدب والقحط) فجعل تنقص الجدب والأزمة أكلا»[٥].

وغير خاف أن ما أشار إليه الجاحظ مجاز استعاري بلا نزاع فجعل الإفناء من النار للدهن والوقود أكلاً استعارة تصريحية أصلية.

---

(١) الكشاف (جـ ٤ ص ٥٦).
(٢) المفردات (٤٨٩).
(٣) الحيوان (٥/ ٢٣).
(٤، ٥) نفس المصدر (٢٤).

ومثله جعل النحت والتنقص بالموت فى المجاعات. كل هذا مجاز لا نزاع فيه، لأن الأكل الحقيقى لا يكون إلا لذى روح يعيش على ما يأكله بفمه فإن حيل بينه وبين الأكل فى جوفه هلك.

ويتناول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] وقوله: ﴿أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢].

ثم يبين الدلالة المجازية فيهما فيقول: «وقد يقال لهم ذلك وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة ولبسوا الحلل، وركبوا الدواب، ولم ينفقوا منها درهمًا واحدًا فى سبيل الأكل»[١].

«ثم قال: وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] وهذا مجاز آخر»[٢].

ولا ينازع أحد فى أن هذا مجاز. الصورتان الأوليان من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية. أما الثالثة فالمجاز فيها مرسل علاقته إما المسببية لأن النار التى سيدخلها المتحدث عنهم مسببة عن أكلهم أموال اليتامى ظلمًا. أو السببية لأن المال المأكول ظلمًا هو السبب فى الإدخال.

أو العلاقة اعتبار ما سيكون. كل هذا جائز وكله صحيح. ويكفى الجاحظ هذا الفهم وإن لم يفرق بين نوعى المجاز فيه ثم يسوق أمثلة أخرى من الشعر ويعلق عليها بقوله: «فهذا كله مختلف. وهذا كله مجاز».

والواقع أن كل النصوص التى علق عليها بهذه الجملة داخلة فى باب المجاز، أو الكناية[٣].

ثم ينتقل إلى باب آخر من المجاز سماه مجاز الذوق بعد أن فرغ من مجاز الأكل. وفيه يقول[٤]:

(١، ٢) الحيوان (٥/ ٢٥).

(٣) انظر الحيوان (٥/ ٢٥- ٢٨).

(٤) نفس المصدر (٥/ ٢٨- ٣٠).

«وهو قول الرجل إذا بالغ فى عقوبة عبده: ذق. وكيف ذقته؟ وكيف وجدت طعمه؟».

وقال عز وجل: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

ثم يستطرد فيقول: وكما جوزوا لقولهم أكل وإنما عض، وأكل وإنما أفنى، وأكل وإنما أحاله[١]، وأكل وإنما أبطل عينه[٢]. جوزوا أيضًا أن يقولوا: ذقته ما ليس بطعم. ثم قالوا: طعمت لغير الطعام. قال العرجى[٣]:

وإن شئت حرمت النساء سواكم وإن شئت لم أطعم نقاخًا ولا بردا[٤]

فالذوق فى هذه المثل مجاز على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

وفى عرضه لجدل دار بين أبى إسحق النظام وبين الفلاسفة حيث كانوا يرون أن النار تولد اليبوسة وكان النظام يخطئهم فى هذا القول ويرى أن النار تولد السخونة. يذكر الجاحظ طرفًا من هذا الجدل وينحاز لرأى أستاذه النظام مع محاولة التوفيق بينه وبين الفلاسفة. وفى هذه الأثناء يقول:

«لم يكن ذلك الخلاف بأحق من خلاف آخر إلا أن يذهبوا إلى سبيل المجاز... فإن ذهبوا إلى غير المجاز أخطأوا».

والمتأمل فى كلام الجاحظ يدرك أنه أراد من المجاز - هنا - ما عرف بعده بالمجاز العقلى، فهو لكى يتوسط بين مذهبى أستاذه والفلاسفة صحح كلام الفلاسفة إذا أرادوا أن النار سبب فى توليد اليبوسة لا فاعل لها. وإن أرادوا الفاعلية على غير السبب - المجاز - فهم عنده مخطئون[٥].

وقد ردد الجاحظ اسم المجاز مرات فى مواضع أخرى نذكر منها: «وسمع الحسن رجلاً يقول: طلع سهيل ويرد الليل، فكره ذلك وقال: إن سهيلاً لم يأت

---

(١) يعنى غيره وبدله. (٢) أى أفسده وأتلفه.

(٣) انظر فى ترجمته: تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان (١/ ٣٣٧).

(٤) نفس المصدر (٥/ ٣١/ ٣٢). (٥) الحيوان (٥/ ٣٦/ ٣٨).

بحر ولا برد قط، ولهذا الكلام مجاز ومذهب»[1]. «وكره مالك بن أنس أن يقول الرجل للغيم والسحاب: ما أخلقها للمطر. وهذا كلام مجازه قائم. وقد كرهه ابن أنس، كأنهم من خوفهم عليهم العود فى شىء من أمر الجاهلية احتاطوا فى أمورهم فمنعوهم من الكلام الذى فيه أدنى متعلق»[2].

واضح مما تقدم أن المثال الذى كرهه الحسن رضى الله عنه من حيث أن يكون لدى المتكلم به اعتقاد أن سهيلاً هو فاعل البرودة وهذا باطل، لأن سهيلاً ليس فاعلاً لها لا على الحقيقة ولا على المجاز، بل هو علامة مقترنة بمقدم البرودة. وليس ببعيد أن يكون الجاحظ قد عنى بقوله: ولهذا الكلام مجاز ومذهب» هو ما ذكرناه من اقتران مجىء سهيل بمحى البرودة ومحال أن يريد الجاحظ هنا أنه فاعل مجازى. وإن جاز فيه المجاز المرسل.

أما المثال الذى كرهه الإمام مالك رضى الله عنه فوجه المجاز العقلى فيه ظاهر من حيث إن المطر ينزل من السحاب.

وقد سها بعض الباحثين المحدثين حين سوى بين المثالين بأن المجاز الذى أشار إليه الجاحظ فيهما من باب التفسير والبيان وأنهما لا مجاز فيهما فى الواقع [3]. فقد عرفنا أن المثال الأول لا مجاز فيه[4]. أما الثانى فصالح للمجاز العقلى قطعًا.

ويوجه الجاحظ أسلوب المجاز -عمومًا - فى كلام العرب فيقول: «وللعرب أقدام فى الكلام، ثقة بفهم أصحابهم عنهم، وهذه أيضًا فضيلة أخرى»[5].

ولعل الجاحظ - هنا - قد أثر فى أبى الفتح بن جنى حيث عد المجاز وبعض الظواهر الأسلوبية فى اللغة العربية بأنها من «شجاعة العربية». والرجلان مصيبان فيما ذهبا إليه.

(١، ٢) الحيوان (١/ ٣٤١).

(٣) انظر: البلاغة العربية فى دور نشأتها د/سيد نوفل (١٤٤).

(٤) المجاز المنفى هنا هو العقلى دون المرسل.

(٥) الحيوان (٥/ ٣٢).

• الاستعارة:

كانت لمحات الجاحظ السابقة - فى الحيوان - تدور حول المجاز بوجه عام، حيث لم يصرح بنوع منه، والمجاز - كما نعلم - أنواع: عقلى ولغوى، واللغوى مرسل واستعارى، ومفرد ومركب. لكن أبا عثمان اكتفى بلمحاته العامة كما تقدم.

بيد أننا نراه يجنح إلى شىء من التحديد والتفصيل، فيشير إلى الاستعارة فى بعض الصور إشارة صريحة. ويحاول وضع تعريف لها ذكر فيه أهم مقوماتها. وفيما يلى البيان: ذكر الجاحظ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩][1] ثم علق عليه قائلاً: «والخزنة: الحفظة. وجهنم لا يضيع منها شىء فيحفظ ولا يختار دخولها إنسان فيمنع منها. ولكن لما قام الملائكة مقام الحافظ الخازن سميت به»[2].

وعلق على قول الراجز:

وطفت سحابة تغشاها ... تبكى على عراصها عيناها

فقال: «وجعل المطر بكاء من السحاب على طريق الاستعارة وتسمية الشىء باسم غيره إذا قام مقامه»[3].

وإفصاحه عن الاستعارة - هنا - دليل على أنه أراد من تحليله للآية الكريمة تشبيه الملائكة بالخزنة على طريق الاستعارة التى صرح بها هنا. كما ينسحب هذا على كل الصور التى أشرنا إليها قبلاً من التشبيه بالأكل والذوق، وصور أخرى كثيرة لم نذكرها.

وعلى أن الجاحظ عاد فى موضع آخر وأكثر من التصريح باسم الاستعارة، وخرج عليها كثيراً من النصوص.

---

(١) انظر (مبحث أبى عثمان الجاحظ) من هذه الدراسة.

(٢) البيان والتبيين (١/ ١٨٠) ط: السندوبى.

(٣) البيان والتبيين (١/ ١٥٣) ط: لجنة التأليف والنشر.

وفيما يلى كلامه[1]: «قالوا والظبية اسم الفرج من الحافر. وقد استعاره أبو الأخزر[2] فجعله للخف فقال:

ساروها عند الفروء الوحم فى الأرض ذات الظبيات الجحم

الشاعر استعار - هنا - الظبية لفرج الخف وهى لفرج الحافر. وغير خاف أنها استعارة تصريحية أصلية».

ثم استطرد فقال: «وهو من الظلف والخف: الحيا: والجمع أحيية. وهو من السبع ثغر. وقد استعاره، الأخطل[3] للظلف فقال:

جزى الله عنا الأعورين ملامة وعيلة ثغر الثورة المتضاخم

فلم يرض أن استعاره من السبع للبقرة حتى جعل البقرة ثورة».

أى أن الأخطل استعار «الثغر» من السبع وجعله للبقرة ومعلوم أن البقرة لها خف لا ثغر، وهى استعارة أصلية مثل أختها.

ثم قال: وقد استعاره النابغة[4] الجعدى للحافر كما استعاره الأخطل للظلف فقال:

بريذنة بل البراذين ثغرها وقد شربت من آخر الليل أيلا

. . . وقد استعاره آخر فجعله للنعجة فقال:

وما عمرو إلا نعجة ساجية تحرك تحت الكبش والثغر وارم

والساجية: ضأن فى تغلب

وقد استعاره آخر فجعله للمرأة فقال:

نحن بنو عمرة فى انتساب بنت سويد أكرم الضباب

جلدتنا من ثغرها المنجاب[5]

---

(١) انظر الحيوان (٢/ ٢٨٢- ٢٨٣).

(٢) من الشعراء المغمورين ولم أعثر له على ترجمة سوى إشارة فى معجم الشعراء (٥١٢).

(٣) هو الشاعر المعروف غياث بن غوث التغلبى: انظر تاريخ آداب اللغة العربية (١/ ٢٨٤) لجرجى زيدان.

(٤) هو قيس بن عبد الله بن عدس (معجم الشعراء ١٩١).

(٥) الحيوان (٢/ ٢٨٣).

جرت الاستعارة فيما استشهد به الجاحظ بين عضوين توارد على استعارة كل منهما للآخر الشعراء الذين ذكر أقوالهم، وقد تناول الإمام عبد القاهر الجرجانى هذا اللون من الاستعارة المفيدة وغير المفيدة فيما إذا جرت فى عضو لشىء نقل لشىء آخر[1]. والذى يهمنا - هنا - هو كلام الجاحظ نفسه لا البحث فى جمال الاستعارة وكلام الجاحظ صحيح. ولكن تحديده للاستعارة بأن يقوم الشىء مقام الشىء غير دقيق، لأنه لا يمس إلا ركنًا واحدًا من أركان الاستعارة وهو النقل. أما العلاقة المجوزة، والقرينة المانعة فظلتا بعيدتين عن تصوره فى التحديد، وإن أمكن التعرف عليهما من خلال تحليلاته للصور وتطبيقاته الشارحة. وعلى كل فهذا كسب ذو خطر منحنا إياه الجاحظ فى مجال المجاز لم نعثر عليه فى عصره عند باحث آخر.

ولم يقف الجاحظ عند حد تقرير المجاز فى البيان العربى بعامة، وفى القرآن العظيم بخاصة، وإن كانت جهوده فى هذا المجال بالغة القيمة والأهمية، وإنما تخطى هذا إلى الرد على أهل الظاهر الذين يقفون دلالات الألفاظ والتراكيب على ظواهرها، ولا يتذوقون ما فيها من إيحاءات وإشارات ومجازات فى فضيلة هذه اللغة، وطريقة أهلها العرب فى بيانهم.

فقد تعرض رحمه الله لطعن من الملحدين على آية النحل ﴿يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ﴾ [النحل: ٦٩] ثم علق عليها بما يدحض شبه الملحدين فقال: «فالعسل ليس بشراب، وإنما هو شىء يحول بالماء شرابًا، أو بالماء نبيذًا. فسماه كما ترى شرابًا إذ كان يجىء منه الشراب، وقد جاء فى كلام العرب أن يقولوا: جاءت السماء اليوم بأمر عظيم. وقد قال الشاعر[2]:

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

---

(١) أسرار البلاغة .

(٢) هو معاوية بن مالك معود الحكماء انظر الخزانة (٤/ ١٧٤) واللسان (١٩/ ١٢٣) والمفضليات القصيدة (١٠٥).

فزعموا أنهم يرعون السماء وأن السماء تسقط. ومتى خرج العسل من جهة بطونها وأجوافها فقد خرج فى اللغة من بطونها وأجوافها، ومن حمل اللغة على هذا المركب - يريد الظاهر - لم يفهم عن العرب قليلاً ولا كثيراً. وهذا الباب هو مفخر العرب فى لغتهم، وبه وبأشياعه اتسعت. وقد خاطب بهذا الكلام أهل تهامة وهذيلا، وضواجى كنانة وهؤلاء أصحاب العسل. والأعراب أعرف بكل صمغة سائلة وعسلة ساقطة، فهل سمعتم بأحد أنكر هذا الباب، أو طعن عليه من هذه الجهة»[1].

وهذان المثالان اللذان عرض لهما الجاحظ فيهما مجاز مرسل أما الآية فالعلاقة فيه اعتبار ما سيكون. وأما بيت الشعر فالعلاقة هى المجاورة. هذا ويمكن حمل الآية على الاستعارة بتنزيل أكل العسل منزلة شربه للدلالة على استطابة النفس إياه وسهولة انزلاقه فى مجرى الطعام. وفى هذا اعتناء باكتمال النعمة فى ما يخرج من النحل فينفع الناس.

وعلى هذا المنوال المحكم واجه الجاحظ الكثير من المشكلات البيانية فى بصر تام بمذاهب القول عند العرب، والتصرف فى الألفاظ والتراكيب.

• والخلاصة:

أن لأبى عثمان يدًا بيضاء فى الدراسات البلاغية والنقدية وكان قوى الحجة فى توجيه ما يبدى من آراء، وهو أول كاتب ألفناه تحدث عن المجاز فى صراحة ووضوح وخرج به من دائرة التفسير إلى مجال البلاغة والفن المقصود قصدًا. وقد وردت كلمة المجاز عند غيره من الرواد الذين سبقوه بمعنى عام أريد منه التفسير بالمرادف، فإذا أورد فيه ما ينطبق على المجاز الاصطلاحى فإن ذلك يرد عرضًا لا قصدًا. ومن أبرز صور المجاز التى خلصت للجاحظ تصريحه باسم الاستعارة ومحاولة وضع تعريف لها. فهذا المصطلح (الاستعارة) لم يعرف قبل كتابات الجاحظ، وكانت جهوده فى المجاز بصفة عامة، والاستعارة بصفة خاصة منارة على الطريق اهتدى بها من جاء بعده وبخاصة تلميذه ابن قتيبة ثم انهمر الغيث. فإذا عد الجاحظ من مؤسسى علوم البلاغة والبيان، فإن ذلك غير كاف فى توفية الرجل حقه، بل هو أبرز روادها الأوائل رحمه الله.

---

(١) الحيوان (٥/ ٤٢٥- ٤٢٦).

٣- ابن المعتز[١]

أبو العباس عبد الله بن المعتز هو أول من وضع كتابًا منهجيًا فى علوم البلاغة، وتحدث فيه عن سبع عشرة صورة من صورها، أو فنًا من فنونها. ولذا كان حريًا أن نؤخر ذكره حتى ندرجه فى قائمة البلاغيين. ولكننا آثرنا ذكره هنا فى قائمة الأدباء والنقاد. لأنه كذلك أديب ناقد مثلما هو بليغ أو بلاغى، وكثير من الرواد كانت لهم إسهامات قيمة فى تشييد الصرح البيانى البلاغى، ومع هذا فإن لهم مجالات أخرى - غير البيان والبلاغة - يذكرون فيها أو يحسن ذكرهم فيها. ومنهم ابن المعتز فمجال ذكره هو «الأدب» وإن جمع بينه وبين النقد والبلاغة لأن نجمه فى الأدب أشد لمعانًا منه فى النقد والبلاغة. فآثرنا ذكره هنا مع احتفاظنا له بدوره العظيم فى البحث البلاغى الممتع الأخاذ والبلاغة - بدورها - ينبوع فياض فى إنماء الأدب والنقد وازدهارهما.

• البديع... والمجاز:

إن الذى يهمنا فى هذه الدراسة الباحثة عن نشأة المجاز وتطورها قبل عصر الإمام ابن تيمية - رضى الله عنه - هو الوقوف على دور ابن المعتز فى هذا المجال بالذات - المجاز - من خلال ما كتبه أبو العباس فى كتابه «البديع» الذى هو أول كتاب منهجى كما قلنا من قبل وضع فى الفنون البلاغية.

والمجاز فى بديع ابن المعتز محصور فى لون واحد فى تصوره وهو «الاستعارة» فقد صرح باسمها وكرر ذكرها مرات عديدة وأظهر اعتناء بها حيث قدمها على جميع الفنون السبعة عشر التى ذكرها فى بديعه[٢]. وها نحن أولاء نذكر نماذج مما ذكره من صورها مع إيضاح نوعها أو نوع التجوز فى ما ساق من مثل[٣].

---

(١) هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد. ولد سنة ٢٧٤ وقتل سنة ٢٩٦ (ابن خلكان: ٣- ٧٦) وتاريخ هذا (١٠- ٩٥) وشذرات الذهب: (٢- ٢٢١) ومعاصر التنصيص: (١- ١٤٦).

(٢) وهى الاستعارة - التجنيس- المطابقة- رد العجز على الصدر - المذهب الكلامى - الالتفات - الاعتراض - حسن الخروج - تأكيد المدح بما يشبه الذم - تجاهل المعارف - الهزل يراد منه الجد - حسن التضمين - التعريض والكناية - الإفراط فى الصفة - حسن التشبيه.

(٣) اعتمدنا فى هذه النقول على طبعة د/ محمد عبد المنعم خفاجى ضمن كتابه ابن المعتز.

هذا العنوان من وضع أبى العباس بن المعتز نفسه ثم راح بعده يورد أمثلة مختلفة من القرآن الكريم، ومن الأحاديث الشريفة ومن مأثور كلام العرب شعرًا ونثرًا حكمًا وأمثالاً. مقدمًا القرآن ثم الحديث ثم المأثور من كلام العرب.

فمن الأمثلة القرآنية على الاستعارة ساق الآيات الآتية: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧] و﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] و﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] و﴿أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٥] و﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧][(١)].

ولا نزاع أن فى ما ذكره ابن المعتز - هنا - مجازًا استعارة أو غير استعارة. فقد مر بنا أن ابن قتيبة جعل «أم» فى قوله تعالى: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٩][(٢)] استعارة وابن قتيبة سنى كما مر.

وأول الزمخشرى كلمة «أم» فى الآية التى استشهد بها ابن المعتز هنا أنها بمعنى: أصل الكتاب الذى يحمل عليه المتشابه من الآيات[(٣)].

والجامع بين الآيات المحكمات المستعار لها، وبين «الأم» المستعار كون الأم والآيات المحكمات هن أصل جامع لأمور شتيتة. وهى استعارة تصريحية، أصلية من استعارة المحسوس للمعقول لتقرير المعنى وإيضاحه.

وتعريف الاستعارة عند ابن المعتز هو: «استعارة الكلمة لشىء لم يعرف بها من شىء عرف بها»[(٤)]. وهذا مع إجماله منطبق على استعارة الأم للآيات على الوجه المتقدم.

أما قوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ فالمشهور فيه أنه استعارة مكنية[(٥)]. واشتعال الشيب فى الرأس استعارة تصريحية تبعية[(٦)]. أما وصف اليوم

---

(١) ابن المعتز (٦١٣) د. محمد عبد المنعم خفاجى.

(٢) انظر الآية وتأويلها (فيما تقدم) من هذه الدراسة.

(٣، ٤) الكشاف جـ١ ص (٤١٢).

(٥) انظر مثلاً الكشاف جـ٢ ص (٤٤٥).

(٦) انظر دلائل الإعجاز (٢٨١) تحقيق الشيخ رشيد رضا.

بالعقم فالمشهور فيه وفى مثله أنه مجاز عقلى أسند فيه «عقيم» وهو اسم فاعل أو صفة مشبهة إلى ضمير اليوم لأن العقم يقع فى اليوم فلذلك صح إسناده إليه لأنه فيه يكون العقم.

وابن المعتز أطلق عليه اسم الاستعارة وإجراء الاستعارة فيه - فيما ترى - أما فى معنى العقم نفسه فتكون الاستعارة تصريحية تبعية استعير فيها «عقيم» لـ«مهلك» والجامع ما يترتب على كل من قطع الأثر. فالعقيم من النساء لا تلد فلا أثر لها. والإهلاك والإفناء وهذا الوجه عندى أرجح من الآتى وهو أن يحمل الموضع على أن فيه استعارة بالكناية شبه فيها اليوم الذى يأتى فيه العذاب بالعاقر من النساء بالجامع المتقدم. ثم حذف المشبه به ورمز له ببعض خواصه الدالة عليه، وهو العقم. ويتلخص من هذا أن الموضع له ثلاثة تخريجات: المجاز العقلى- الاستعارة التصريحية ثم المكنية[1].

ومن الحديث ساق ابن المعتز ما يأتى:

«خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه فى سبيل الله كلما سمع هيعة طار إليها»[2].

وقوله عليه السلام: **«ضموا ماشيتكم حتى تذهب فحمة العشاء»**[3].

وقوله عليه السلام: **«إنا لا نقبل زبد المشركين»**[4].

وقوله: **«رب تقبل توبتى، واغسل حوبتى»**[5].

وقوله: **«غلب عليكم داء الأمم الذين من قبلكم: الحسد والبغضاء، وهى الحالقة. حالقة الدين لا حالقة الشعر»**[6].

---

(١) وعلى هذا فكلام ابن المعتز له وجهان من الصحة.

(٢) البخارى (مغازى). (٣) مسلم (أشربه).

(٤) أبو داود (إمارة). (٥) ابن ماجه (دعاء).

(٦) الترمذى (قيامة).

وتمثيل ابن المعتز للاستعارة بهذه النصوص الشريفة صحيح. فقد تضمنت خمس استعارات: ثنتين منها فى «طار» و«اغسل» وهما تصريحيتان تبعيتان فى الأولى استعير «الطيران» للسير السريع. وسرها البلاغى بيان خفة المؤمن فى الاستجابة لأمر الله.

وفى الثانية استعير «الغسل» للمحو بجامع الإزالة فى كل منهما، فالغسل يزيل «الأقذار» من البدن والثوب، ومغفرة الذنوب تمحوها وتزيل كل آثارها.

وثلاثًا أصلية وهى فى «فحمة» مستعارة للإظلام بجامع شدة السواد فى كل منهما و«زبد» مستعارة لأعطيات المشركين بجامع قلة النفع فى كل منهما، لأن الزبد هو ما يحمله السيل من الغثاء الذى لا نفع فيه.

أما «الحالقة» فقد استعيرت للإهلاك والإزالة. فالموس يحلق الشعر ويزيله، والحسد والبغضاء تذهب الدين وتمحوه من القلوب.

وانتقل ابن المعتز بعد تمثيله للاستعارة من كلام الله وكلام رسوله إلى التمثيل لها من كلام الصحابة، وساق كثيرًا من أقوالهم، وهو - أحيانًا - إذا ساق نصًّا فيه طول يصرح - بعد ذكره - على موطن الاستعارة فيه. ومن ذلك ما نقله على أبى بكر الصديق رضى الله عنه وهو قوله:

«إن الملوك إذا ملك أحدهم زهده الله فى ماله، ورغبه فى مال غيره، وأشرب قلبه الإشفاق، وهو يحسد على القليل، ويتسخط الكثير، جذل الظاهر، حزين الباطن. فإذا وجبت نفسه ونضب عمره، وضحا ظله حاسبه الله عز وجل فأشد حسابه، وأقل غفره»[1].

انتهى كلام الصديق. وبعده مباشرة نقرأ هذه العبارة: «أراد نضب عمره، وهو الاستعارة».

هذه الجملة يغلب على الظن أنها من كلام الناسخ[2]. فإن كانت من كلام

(١) ابن المعتز (المصدر السابق) (٦١٤).

(٢) هو يحيى بن على المعروف بالمنجم شاعر وناقد وأديب.

المؤلف نفسه ففيها التفات من التكلم إلى الغيبة. لأنه لو جرى على الظاهر لقال: أردت. على أن في النص موضعًا آخر للاستعارة وهو: «وأشرب قلبه الإشفاق» ولكنه لم يشر إليه.

ثم ذكر قول الإمام على رضى الله عنه وهو «هما توأمان ينتجهما علو الهمة»[1] يريد: الحلم والأناة. ولم يبين المؤلف وجه الاستعارة ولا موطنها فيه ولعله أراد التركيب كله. والعبارة تحتاج إلى تفصيل.

لأن قوله: «هما توأمان» تشبيه بليغ حذف منه الوجه والأداة. أما قوله: «ينتجهما علو الهمة» فيمكن حمله على الاستعارة المكنية بتشبيه «علو الهمة» بوالد ثم حذف المشبه به ورمز له بالنتاج، وهو -هنا- الولادة. ويكون «توأمان» ترشيحًا للاستعارة.

ويمكن حمله على الاستعارة التصريحية التبعية بتشبيه ترتيب «الحلم والأناة» بالنتاج. بجامع أن علو الهمة سبب في إحداث الحلم والأناة، كما أن الوالد سبب في ولده. فتمثيل المؤلف صحيح.

واستشهد بقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين حصب المسجد[2] فسئل عن علة ذلك فقال: «هو أغفر للنخامة»[3] وهذا تمثيل صحيح كذلك؛ لأن عمر - رضى الله عنه - شبه إخفاء الحصى للنخامة بالمغفرة؛ لأن مغفرة الذنب تمحوه. وهى استعارة تبعية، كما ترى.

ومن كلام العرب ساق قول امرئ القيس في وصف الليل الطويل:

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... عليَّ بأنواع الهموم ليبتلى

فقلت له لما تمطى بصلبه ... وأردف أعجازًا وناء بكلكل

ثم قال: «هذا كله من الاستعارة؛ لأن الليل لا صلب له ولا عجز!!»[4].

---

(١) البديع لابن المعتز (٦١٥).
(٢) حصب المسجد: فرشه بالحصباء.
(٣) المصدر السابق (٦١٥)
(٤) المصدر السابق (٦١٨).

وقول زهير بن أبى سلمى:

صحا القلب عن ليلى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله[1]

وفى هذا البيت استعارة بالكناية نصوا عليها نصا فى مصنفات هذا الفن[2].

وساق قول النابغة:

وصدر أراح الليل عازب همه تضاعف فيه الحزن من كل جانب

ثم علق عليه قائلاً: «أراح الليل عازب همه: هذا مستعار من إزاحة الراعى الإبل إلى مباءتها..»[3].

والاستعارة هنا كما يستفاد من كلامه تصريحية تبعية لجريانها بين التذكر والإراحة، ففيها شبه تذكر الهموم إذا خلا الإنسان بنفسه ليلاً بإراحة الراعى إبله.

ومن رائع الاستعارة المكنية استشهاده بقول أوس بن مغراء: يهجو بنى عامر ابن صعصعة:

يشيب على لؤم الفعال كبيرها ويغذى بثدى اللؤم فيها وليدها

فإن قوله، بثدى اللؤم، استعارة بالكناية بالغة الجودة. شبه فيها اللؤم بالأم الوالدة التى ترضع، ثم حذف المشبه به، كما هو الحال فى نظائرها، ودل عليه ببعض خواصه، وهو الثدى، أراد أن يصف الشاعر كبار عامر وصغارها بلؤم الطبع وسوء الفعال فأحسن وأجاد. وزاد من جودة الاستعارة الترشيح فى قوله «يغذى وليدها» لأنه من ملائمات المشبه به ومن النثر المأثور عن غير الصحابة جملة رائعة لجحظة البرمكى[4] استشهد بها ابن المعتز على أن فيها استعارة. وهى قول جحظة فى يوم شديد المطر: «انقطع شريان الغمام»[5].

وهذه استعارة بالكناية طريقة فى موضعها، محسوبة من توليدات جحظة إذ لم يعرف لسابق عليه مثلها. فقد شبه الشاعر الأديب الغمام بمن له حياة من

(١) البديع لابن المعتز (٦١٩). وفى كثير من المصادر «سلمى».

(٢) المطول (٢٨٥) والإيضاح (٤٤٦). (٣) ابن المعتز مرجع سابق (٦٢٠).

(٤) أحمد بن جعفر بن موسى أديب مغن من أسرة البرامكة. الأعلام (١٠٦/١).

(٥) نفس المصدر السابق (٦٤٣).

نحو إنسان وحيوان، وحذف المشبه به ورمز له بالشريان ولا يكون إلا لذى حياة تامة. وأثبت للشريان انقطاعًا، وجعل المطر من الغمام بمنزلة الدم السائل من ذى الشريان المنقطع.

هذا ما تيسر عرضه من صور الاستعارة عند ابن المعتز، وهو قليل بالنسبة لما استشهد به هو عليها وبخاصة من مأثور العرب شعرًا ونثرًا، وقد حرص فى استشهاده - حسب خطة بحثه - على تجنب الاستشهاد بكلام المحدثين بالنسبة لعصره. فاقتصر - بعد القرآن والحديث - على مأثورات الصحابة، وكلام الأقدمين من جاهليين وإسلاميين.

وابن المعتز هو ثالث ثلاثة يذكر الاستعارة ويصرح باسمها ويضع تعريفًا لها. وقد سبقه اثنان - حتى الآن - من أعلام القرن الثالث الذى عاش فيه.

أولهما الجاحظ، وهو أول من صرح باسم الاستعارة وعرفها كما مر فى المبحث الخاص به. ثم تلميذه ابن قتيبة كما تقدم. وهما: ابن قتيبة وابن المعتز، مدينان للجاحظ فى هذا المجال. وفهم ابن المعتز لهذا الفن - الاستعارة - أدق من فهم ابن قتيبة لها. فقد كان لنا استدراكات على تمثيل ابن قتيبة لها[1]. أما تمثيل ابن المعتز فصحيح لا اعتراض لنا عليه. والذى لا ريب فيه أن مولد الاستعارة نما وترعرع فى حقل الأدباء قبل غيرهم من الباحثين[2]، وهذه حقيقة لامراء فيها.

٤- على بن عبد العزيز الجرجانى[3]

قبيل وفاة ابن المعتز الذى فرغنا من الحديث عنه بست سنين ولد القاضى على ابن عبد العزيز الجرجانى الذى نستكشف مباحث المجاز فى كتاباته باعتباره ناقدًا وأديبًا خلال القرن الرابع الهجرى. وهو قرن حافل بازدهار العلم والحضارة

---

(١) انظر المبحث الخاص بابن قتيبة من هذه الدراسة.

(٢) لمح الباحثون قبل الجاحظ صور الاستعارة فى الكلام. ولكنهم لم يصرحوا باسمها ولم يضعوا لها تعريفًا بدءًا من سيبويه. والمبرد وإن كان قد صرح بها فهو لاحق بالجاحظ لا سابق عليه.

(٣) هو الأديب الناقد على بن عبد العزيز الجرجانى المولود ٢٩٠هـ وتوفى ٣٦٦هـ أو ٣٩٢ بعد حياة حافلة فى مجال الأدب والنقد والقضاء. وله تراجم فى ابن خلكان.

الإسلامية لمعت فى سمائه نجوم زاهرة فى شتى العلوم والفنون. وكان الجرجانى من أزهرها وأضوئها. ولما كنا فى هذه الدراسة نتتبع نمو الدراسات المجازية عند أعلام المدارس الفكرية الذين يمثلون الاتجاه العام لمعالم الحضارة الإسلامية العربية. فإنه ليكفينا إلى أبعد مدى أن نتعرف على مباحث المجاز عند الإمام الجرجانى فى كتابه القيم «الوساطة بين المتنبى وخصومه»[1] لأن فيه - من هذه الجهة - غناء وأى غناء، لأن الكتاب - كما هو معلوم - وثيقة من وثائق النقد الأدبى الذى اعتمد فى أصوله النقدية على الوجوه البلاغية، ومن أبرزها التشبيه والمجاز. وكان للإمام الجرجانى فيها جهد محمود.

• الاستعارة:

من أبرز مباحث المجاز عند القاضى الجرجانى بحث الاستعارة، فقد أفاض فى ذكرها وتحليلها وتحديدها، والفرق بينها وبين ما يشبه بها من فنون بلاغية. والتفرقة بين حسنها ورديئها. والإشارة إلى مقومات الحسن والإجادة فيها.

ومن مطالع حديثه عن الاستعارة تعليقه النقدى على أبيات لأبى تمام فى الغزل والتى أولها[2]:

دعنى وشرب الهوى يا شارب الكاسى فإننى للذى حسيته حاسى

قال: «فلم يخل بيت منها من معنى بديع، وصنعة لطيفة: طابق وجانس، واستعار فأحسن...»[3].

هذا قوله، ولم يبين موطن الاستعارة، وهذا يدل على أن أمرها كان معروفًا فى عصره بحيث لا تحتاج إلى توضيح، وهذا حق، والاستعارة المشار إليها فى كلام القاضى لها موطنان فى البيت المذكور: أحدهما هو: «شرب الهوى» والثانى: «حاسى» ولها - فيما نرى - تخريجان: أحدهما: أن يكون قد شبه الهوى بالخمر، ودل على المشبه به بإثبات الشرب، وعلى هذا فالاستعارة مكنية بلا نزاع.

---

(١) طبعة الحلبى تحقيق الأستاذين: محمد أبو الفضل إبراهيم. وعلى محمد البجاوى.

(٢) الوساطة (٣٢). (٣) نفس المصدر (٣٣)

والثانى: أن يكون قد شبه مكايدة الهوى بالشراب، من حيث أن كلا منهما يمازج النفس ويسرى فى المشاعر والوجدان، وإذا كان المشبه به هو الخمر خاصة فإن الجامع بين المستعار منه وله هو أن كلا من شارب الخمر ومكابد الهوى أسير شرابه ومحبه، هيمان طرب. وقد جاء هذا المعنى فى قول الشاعر[1]:

سكران: سكر هوى وسكر مدامة أنى يفيق فتى به سكران؟!

ويبدو أن هذا هو وجه الإحسان فى هاتين الاستعارتين الذى أشار إليه المؤلف.

• الفرق بين الاستعارة والتشبيه:

ويسوق الجرجانى بعد هذا مثلاً للاستعارة الحسنة أكثر من التمثيل لها، ومثلاً للاستعارة السيئة، داعيًا للانصراف[2] عنها ثم يقف وقفة ناقدة يبين فيها الفرق بين الاستعارة والتشبيه ويضع حدا للاستعارة أصاب فيه كل الإصابة. قال رحمه الله:

«وربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارة، وهو تشبيه أو مثل، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعًا من الاستعارة عد فيها قول أبى نواس:

والحب ظهر أنت راكبه فإذا صرفت عنانه انصرفا

ولست أرى هذا وما أشبهه استعارة، وإنما معنى البيت: أن الحب مثل ظهر، أو الحب كظهر تديره كيف شئت إذا ملكت عنانه فهو إما ضرب مثل أو تشبيه شىء بشىء.

وإنما الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت فى مكان غيرها، وملاكها تقريب الشبه ومناسبة المستعار له للمستعار منه، وامتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين فى أحدهما إعراض عن الآخر»[3].

إن القاضى الجرجانى هو أول من تنبه ونبه لهذا الفرق الدقيق بين الاستعارة والتشبيه (البليغ). وقد علقنا فى دراسة سابقة[4] على نص الجرجانى هنا، فقلنا بالحرف:

---

(١) لم أجد له نسبة لشاعر معين. (٢) انظر الوساطة (٣٤) وما بعدها.

(٣) الوساطة (٤١).

(٤) انظر «التشبيه البليغ هل يرقى إلى درجة المجاز؟!!» (١٢) وما بعدها. ط مكتبة وهبة.

«القاضى الجرجانى يقرر فى هذا عدة حقائق:

أولاً: رد خطأ من عد قول أبى نواس المذكور استعارة، والتنبيه على أنه تشبيه وليس استعارة.

ثانيًا: التفرقة بين التشبيه، وهو حقيقة لغوية، وبين الاستعارة وهى مجاز لغوى.

ثالثًا: الاستعارة لا يجمع فيها بين طرفى التشبيه. بل لا بد من إحلال المشبه به محل المشبه - بعد حذفه - ويستغنى بالمشبه به - المستعار منه - على الأصل - المستعار له.

رابعًا: وإذا كان نقل العبارة شرطًا فى كل استعارة من هذا النوع -أعنى التصريحية - فلا بد من مناسبة جامعة بين ما استعير له وما استعير منه حتى لا تبدو بين اللفظ - بعد نقله - والمعنى المجازى الذى أريد منه - منافرة أو إعراض أحدهما عن الآخر.

بهذا البيان كاد القاضى الجرجانى أن يحدد معنى الاستعارة تحديدًا دقيقًا، لولا أنه ترك الإشارة إلى القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلى للفظ المستعمل فى المجاز. وكلامه هنا وإن خلا من ذكر القرينة فهو كاف فى إخراج قول أبى نواس السابق من دائرة المجاز، فليس هو - إذن - استعارة، بل هو تشبيه لعدم النقل الذى هو شرط الاستعارة، وذكر الطرفين مانع من تصور النقل».

ونضيف إلى هذا أن تعريف الجرجانى للاستعارة بوجه خاص والمجاز بوجه عام هو أصوب وأدق ما ذكر فى هذا المجال - حتى الآن[1] - بل إن القاضى قد وضع حدًّا لحسن الاستعارات وجيدها، وليس لمطلق استعارة.

• الإفراط فى الاستعارة:

ثم عقد القاضى الجرجانى فصلاً يتحدث فيه عن الإفراط فى الاستعارة[2]، وقال فى مقدمته أن الشعراء قبل أبى تمام كانوا ينهجون فى الاستعارة منهجًا قريبًا

(١) أى بالنسبة لخطة هذه الدراسة ومنهجها التاريخى الذى نهجناه.

(٢) الوساطة: (٤٢٩).

من الاقتصاد. ولكنهم بعد أن استرسل فيها أبو تمام وانتهج منهج الترخيص فى تعاطيها احتذوا به. وبعد أن أشار إلى كيفية التمييز بين المقبول والمردود من الاستعارة ذكر بعض المواضع التى أخذت على أبى الطيب من الخروج بالاستعارة عن حد الاعتدال والقبول، وهما البيتان:

مسرة فى قلوب الطيب مفرقها وحسرة فى قلوب البيض واليلب[1]

وقوله:

تجمعت فى فؤاده همم ملء فؤاد الزمان إحداها[2]

لأنه «جعل للطيب والبيض واليلب قلوبًا، وللزمان فؤادًا وهذه استعارة لم تجر على شبه قريب ولا بعيد، وإنما تصح الاستعارة وتحسن على وجه من المناسبة، وطرف من الشبه والمقارنة»[3].

هذا كلام ناقد أبى الطيب، وقد رده القاضى فقال: فقلت له: هذا ابن أحمر يقول:

ولهت عليه كل معصفة هو جاء ليس للبها زبر

فما الفصل بين من جعل للريح لبًّا، ومن جعل للطيب والبيض قلبًا؟.

وهذا ابن رميلة يقول:

هم ساعد الدهر الذى ينتهى به وما خير كف لا تنوء بساعد

وهذا الكميت يقول:

ولما رأيت الدهر يقلب ظهره على بطنه فعل الممعك بالرمل

وشاتم الدهر العبقى يقول:

ولما رأيت الدهر وعرا سبيله وأبدى لنا ظهرًا أجب مسمعا

ومعرفة حضاء غير مفاضة عليه، ولونا ذا عثانين أجدعا

وجبهة قرد كالشراك ضئيلة وصعر خديه وأنفا مجدعا

(١) اليلب: الدروع تتخذ من الجلود واليلب فى الديوان (١/ ٢٩٠).
(٢) الديوان (٤/ ٢٧٤). (٣) الوساطة (٤٣٠).

فهـؤلاء قد جعلوا الدهر شـخصًـا متكامل الأعضـاء، تام الجوارح[1]. فكيف أنكرت على أبى الطيب أن جعل له فؤادًا؟ فلم يجر جوابًا غير أن قال: أنا استبرت (يعنى اختبرت) ووجـدت بين استعارة ابن أحمر للريح لبًـا، واستعارة أبى الطيب للطيب قلبًا بونا بعيدًا، وأصبت بين استعمال ساعد للدهر فى بيت ابن رميلة قصر اللسـان عن مجـاراة الخاطر، ولـم يبلغ الكلام مبلغ الهاجس[2] ثم مضيـا: ناقد أبى الطيب والقاضى الجرجانى، يخرجان الأبيات المذكورة تخريجًا جليًّا يضعها بين صور الاستعارة المكنية، ومن ذلك قول الجرجانى:

«ثم أراد أن يقـول: إن إحداها تـشغل الزمـان وأهله، ولا يتـسع لأكـثر منهـا ترخص بأن جعل له فـؤادًا، وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحل إلا الفـؤاد. وسهلة فى استعارة الأوصاف»[3]. على أن للقاضى الجرجانى إشـارات أخرى للاستعارة منها قوله فى الدفاع عن أبى الطيب.

«فإن دعاه حب الإغراب، وشهوة التنوق إلى تزيين شعره وتحسين كلامه فوشحه بشىء من البديع، وحلاه ببعض الاستعارة قيل: هذا ظاهر التكلف..»[4].

ومنها قوله فى التمثيل على الاستعارة الحسنة:

«فإذا جاءتك الاستعارة كقول زهير..»[5].

ومنها قوله فى بيان مذهب العرب فى جمال البيان الشعرى: وكانت العرب إنما تفاضـل بين الشعراء فـى الجودة والحسن بشـرف المعنى وصـحته، وجـزالة اللفظ واستـقامته، وتـسلم السبق فيـه لمن وصف فأصاب، وشبـه فقارب وبده فـأغزر، ولـمن كثرة سوائر أمثاله وشـوارد أبيـاته. ولم تكـن تعبأ بالتجنيس والمطابقة، ولا تحفل بالإبداع والاستعارة إذا حصل لها عمود الشعر، ونظام القريض»[6].

---

(١) هذا كله جار على الاستعارة بالكناية بإثبات لازم المشبه به -بعد حذفه- للمشبه.

(٢) الوساطة (٤٢٩- ٤٣٠).

(٣) نفس المصدر (٤٣٢).

(٤) نفس المصدر (٥٢).

(٥) الوساطة: ٢٣٤ وذكر عجز بيت زهير:

«وعرى أفراس الصبا وروا حاله» وصدره: صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله.

(٦) المرجع السابق (٣٣).

ومنها قوله فى التعليق على بيت امرئ القيس:

تصد وتبدى عن أسيل وتتقى بناظرة من وحش وجرة مطفل[1]

وبيت عدى بن الرقاع:

وكأنها بين النساء أعارها عينيه أحور من جاذر جاسم[2]

فقد قال: «رأيت إسراع القلب إلى هذين البيتين، وتبينت قربهما منه والمعنى واحد، وكلاهما خال من الصنعة بعيد عن البديع، إلا ما حسن به من الاستعارة اللطيفة التى كسته هذه البهجة»[3].

ومنها قوله فى بيان الجهات التى يعاب منها المعنى:

«وأخرى أنكر منها التقصير عن الغرض، والوقوع دون القصد، وأعيب ما فيها ما عيبه من باب التعقيد والعويص واستهلاك المعنى وغموض المراد، ومن جهة بعد الاستعارة والإفراط فى الصنعة»[4].

على أن للقاضى على بن عبد العزيز الجرجانى وقفات أخرى مع التوجيه المجازى للألفاظ والتراكيب. وهو باعتباره أديبًا ناقدًا، فقد جمع بين ذوق الأديب وذكاء الناقد واتخذ من أسلوب المجاز، والاستعارة بوجه خاص، وسيلة من وسائل النقد والدفاع عما رضيه من القول وكتاباته تنم عن اشتهار أمر المجاز فى عصره والواقع أنه كان كذلك، وأن المجاز كان معترفا به عند علماء الأمة سواء عند من ناصروا أبا الطيب على كثرة طرقه له، والغوص وراء معانيه، وعند الذين خاصموا أبا الطيب، فهم لم ينكروا على أنصاره تذرعهم بالمجاز فى الدفاع عنه، وإنما قبحوا ما تناوله من بعض صور الاستعارة والتشبيه، وفى نفس الوقت التمسوا وجوه التصحيح فى الأقوال التى احتج بها الذين دافعوا عن أبى الطيب، ومنهم القاضى نفسه[5]، وهذا يضعف ما استند إليه منكرو المجاز فى القرنين السابع والثامن وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم عفا الله عنهما..

---

(١) الديوان (٢٨) ووجزة اسم موضع بين مكة، والبصرة يكثر فيه الظباء.

(٢) اللسان (١٤/ ٣٦٦) وجاسم اسم موضع بالشام. والجؤذر ولد البقرة الوحشية.

(٣) الوساطة (٣٢).

(٤) الوساطة (٤١٥).

(٥) انظر الوساطة (٤٢٩ - ٤٣٣).

٥- أبو القاسم الآمدى [١]

أبو القاسم الآمدى من أعلام الفكر والأدب والنقد فى القرن الرابع الهجرى، وهو معاصر للقاضى على بن عبدالعزيز الجرجانى وكتابه «الموازنة بين أبى تمام والبحترى» من خير ما سجله وعى التاريخ الأدبى والنقد فى ذلك الوقت، وأهميته قد مزقت حدود الزمان والمكان، فهو قديم متجدد لا غنى لمشتغل بالأدب والنقد عن مطالعته والاهتداء به، لذا كان من أوجب الواجبات فى هذه الدراسة التى تبحث عن فكرة المجاز فى اللغة العربية بوجه عام، وفى القرآن المعجز بوجه خاص أن تقف عنده مليا، وتستكشف عن كثب ملامح المجاز اللغوى عند علم من أعلام الأمة طبقت شهرته الآفاق، وحلقت به مع إشراقة كل شمس، وأسهمت جهوده فى ترسم الذوق الأدبى ومذاهب النقد.

ويكفينا فى هذا المجال بعض ما حفل به كتابه القيم من التحليل المجارى للنصوص قرآنا وغير قرآن، وأعنى كتابه المعروف «الموازنة» لما لهذا الكتاب من منزلة لا تضارع عند الباحثين قديما وحديثا.

والآمدى فى هذا الحقل أكثر غرسا، وأينع ثمارا، وأدنى جنى من صنوه القاضى الجرجانى رحمهما الله.

وها نحن أولاء نقتبس من كلام الآمدى بعض ما له صلة وثيقة بموضوع الدراسة.

• استعارات أبى تمام:

فمن المواضع التى أكثر فيها الآمدى من ذكرالاستعارة، وهى أحد أضرب المجاز، دفاعه عن أبى تمام حين خطاه خصومه فى مقابلة الكعاب بالأيم فى قوله:

وصنيعة لك ثيب أهديتها ... وهى الكعاب لعائذيك مصرم

حلت محل البكر من معطى وقد ... زفت من المعطى زفاف الأيم [٢]

---

(١) هو أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى البصرى المتوفى سنة ٣٧٠هـ أو ٣٧١هـ انظر ترجمته فى معجم الأدباء (٨/ ٨٥) وما بعدها. والأعلام (٢/ ١٨٥).

(٢) الموازنة: (١/ ١٦٦).

وحاصل كلام الخصوم أن الشاعر أراد أن يقابل بين الثيب والكعاب لتصح له القسمة فأخطأ، لأن الكعاب هى التى قد كعب ثديها سواء كانت بكرا أو ثيبا، فليست هى ضد الثيب حتى تصح بها القسمة.

كما أخطأ أبو تمام - عندهم - حين قابل بين البكر والأيم فى البيت الثانى، لأن الأيم هى التى لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا[1]؟ ذكر الآمدى ما قاله ناقدوا أبى تمام ووافقهم على تخطئته فى «الأيم» وخالفهم فى تخطئته فى الكعاب، ثم استرسل فى الدفاع عن الشاعر إلى أن قال[2]:

وقد ذكر أبو تمام معنى هذين البيتين فى موضع آخر فقال يذكر صنيعة أيضا:

وليست بالعوان العنس عندى ولا هى منك بالبكر الكعاب

والعوان هى التى بين المسنة والصغيرة السن، وهى التى قد عرفت الأمور، وجرت عليها التجربة.. ومنه قيل حرب عوان، وهى التى قوتل فيها مرة بعد مرة، وإنما استعير لها اسم المرأة فى هذه الحال كما قال الشاعر:

الحرب أول ما تكون فتية [تسعى ببزتها لكل جهول] فاستعار لها أول ما تبدأ وتنشأ اسم الفتاة.

ويستطرد المؤلف فى الدفاع عن أبى تمام من صحة الوصف بالعوان والعنس، والبكر والكعاب للعطية المبذولة من الممدوح «العوان إذا أريد بها الناقة، وهى دون المسنة وفوق الفتية، فهى حينئذ الكاملة، والعنس: الناقة التى قد انتهت قوتها، فهما صفتان متفقتان استعارهما الشاعر للصنيعة من أوصاف النوق، كما استعار البكر والكعاب من أوصاف النساء»[3].

والذى حمل المؤلف على هذا التخريج أن ناقد أبى تمام أخذ عليه الوصف بـ«العنس» وهو مصدر، وكان ينبغى أن يقول «العانس» ليصح الكلام.

---

(١) الموازنة (١/١٦٧) ت السيد أحمد صقر.

(٢) نفس المصدر (١/١٦٩ - ١٧٠).

(٣) نفس المصدر: (١٧١).

فاحتال المؤلف للدفاع عن الشاعر بأن العوان تأتى وصفا للمرأة وتأتى وصفا للناقة، ورتب على ذلك أن «العنس» وصف للناقة كالعوان فيكون الشاعر قد استعار العوان والعنس من أوصاف النوق وأجراهما على العطية، كما استعار للعطية: البكر والكاعب من أوصاف النساء فالشاعر - إذن - لم يرتكب خطأ!

والاستعارات التى أشار إليها المؤلف - حتى الآن - من قبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، لأنها جرت فى غير الأفعال وفى غير الصفات المشتقة، وفى غير الحروف، هذا جانب الأصالة فيها. أما التصريح فلذكر المشبه به وحذف المشبه من الكلام.

ويمضى المؤلف فيبين منشأ هذا الخلط عند أبى تمام فيقول: «ولو كان أبو تمام قد اقتصر على ذكر العوان والبكر - وهما اللفظتان اللتان استعارتهما الشعراء فى هذا المعنى، ولم يخلط بهما العنس والكعاب والثيب والأيم - لكان قد سلك الطريق المستقيم، وأتى باللفظ المألوف المستعمل، وتخلص من فاحش الخطأ. وإنما أراد معنى الفرزدق فى قوله:

وعند زياد لو تريد عطاءهم ... رجال كثير قد ترى بهم فقرا

قعود لدى الأبواب طلاب حاجة ... عوان من الحاجات أو حاجة بكرا[1]

أى منهم طالب حاجة عوان، أى حاجة قد عرفها وصارت عادة له ورسما يتطلبه فى كل حين، ومنهم طالب حاجة بكر، أى أول ما يلتمسه منه ويترجمه عنده، فأحب أبو تمام أن يزيد على هذا المعنى ويغرب فأخرجه ذلك إلى الخطأ[2].

وهذا كلام له وزنه بالنسبة لموضوع الدراسة لأنه يدل على أن أمر الاستعارة كان من المسلمات غير المنازع فيها عند العلماء. لأن هذا الكلام يفيد أن الاستعارة - منذ ذلك الوقت الباكر - كانت مذهبا للشعراء فى الإفصاح والتفسير، ولم يذكر حول ذلك خلافا.

وإذا كان الآمدى قد حمل لواء الدفاع عن أبى تماما حينا، فإنه اشتد عليه فى اللوم حينا آخر، وتحمس لتخطئته فى بعض المواضع لسوء استعاراته فيها:

---

(١) شاهد سبق ذكره.

(٢) الموازنة (١/ ١٧٤).

ومن ذلك قوله:

فلويت بالموعود أعناق المنى وحطمت بالإنجاز ظهر الموعد

فقال الآمدي في نقده: «حطم ظهر الموعد بالإنجاز استعارة قبيحة جدا، والمعنى أيضا في غاية الرداءة، لأن إنجاز الوعد هو تصحيحه وتحقيقه، وبذلك جرت العادة»[1].

ومنها قوله:

إذا وعد أنهلت يداه فأهدتا لك النجح محمولا على كاهل الوعد

فقال الآمدي في نقده:

«كاهل الوعد إذا حمل النجح فمن سبيله أن يكون صحيحًا مسلمًا، لا أن يكون محطوما كما قال في البيت الأول، فهذه استعارة صحيحة في هذا البيت وإن كان كاهل الوعد قبيحا»[2].

وقال أبو تمام:

إذا ما رحى دارت أدرت سماحة رحى كل إنجاز على كل موعد

فتعقبه الآمدي قائلا:

«وهذا إتلاف الوعد وإبطاله، لأنه جعله مطحونا بالرحى وإنما ذهب إلى أن الإنجاز إذا وقع بطل الوعد، وليس الأمر كذلك لأن الوعد ليس بضد الإنجاز فإذا صح هذا بطل ذاك؟ بل الوعد الصادق طرف من الإنجاز، وسبب من أسبابه فإذا وقع الإنجاز فهو تمام الوعد، وتصحيح له وتصديق وتحقيق فهو في هذه الاستعارة غالط»... «فأبو تمام - فيما يذهب إليه - غالط، لأنه وضع الاستعارة في غير موضعها»[3].

كما خطأه في قوله:

فلو ذهبت سنات الدهر عنه وألقى عن مناكبه الدثار

لعدل قسمة الأرزاق فينا ولكن دهرنا هذا حمار؟

---

(١) الموازنة (١/ ٢٣٠). (٢) نفس المصدر (١/ ٢٣١).

(٣) نفس المصدر (١/ ٢٣٢- ٢٣٤).

● قال الآمدى فى نقده:

«قوله: وألقى عن مناكبه الدثار لفظ ردىء، وليس من المعنى الذى قصده فى شىء، وصدر البيت لائق بالمعنى، فلو كان اتبعه بما يكون مثله فى معناه بأن يقول: فلو ذهبت سنات الدهر عنه واستيقظ من رقدته أو تنبه من نومه». لكان المعنى يمضى مستقيما، لأن من كان ذا سنة أو نوم أو مغطى.. فإنه لا يبصر الرشد.. وإنما هذه كلها استعارات.. وقد جرت العادة باستعارتها فى هذا المعنى[1].

ثم عمد الآمدى إلى ذكر نصوص مختلفة[2] من شعر أبى تمام قاصدا بيان ما فيها من استعارات قبيحة. ثم اتبعها بهذا النقد: «وأشباه هذا مما إذا تتبعته فى شعره وجدته كثيراً فجعل كما ترى مع غثاثة هذه الألفاظ للدهر أخدعا ويدا تقطع مع الزند وكأنه يصرع؟ وجعله يشرق بالكرام ويفكر ويبتسم؟ وأن الأيام بنون له. والزمان أبلق، وجعل للمدح يدا، ولقصائده مزامير إلا أنها لا تنتفخ ولا تزمر وجعل المعروف مسلما تارة ومرتدا أخرى، والحاث وغدا وجذب ندى الممدوح - بزعمه - جذبة حتى خر صريعا بين أيدى قصائده، وجعل المجد (مما)[3] يجوز عليه الخوف؟ وأن له جسدا وكبدا، وجعل لصروف النوى قدا، وللأمن فرشا وظن أن الغيث كان دهرا حالكا، وجعل للأيام ظهرا يركب؟ والليالى كأنها عوارك[4]، والزمان كأنه صب عليه ماء، والفرس كأنه ابن المصباح الأبلق.

«وهذه استعارات فى غاية القباحة والهجانة والغثاثة والبعد عن الصواب»[5].

ويبدو أن الآمدى لم يحمل على أبى تمام هنا إلا لخروجه بالمجاز عن حد الاعتدال، وأبرز ما عابه عليه فى هذه النصوص هو التجسيم على طريقة الاستعارة المكنية، والناقد حكم على كل ما ورد من استعارات أبى تمام فى النصوص المشار

---

(١) الموازنة (١/ ٢٣٥).

(٢) راجع هذه النصوص فى الموازنة (١/ ٢٦١- ٢٦٤).

(٣) فى الأصل «ما» والمعنى لا يستقيم إلا بما أثبتناه (مما).

(٤) العوارك: جمع عارك وهى المرأة الحائض: ترتيب القاموس (٣/ ٢٠٧).

(٥) الموازنة: (١/ ٢٦٥).

إليها بأنها قبيحة والواقع أن منها مـا هو مقبول وجيد. وبعضها لم يرق إلى درجة الاستعارة بل هى تشبيه محض أو تشبيه على مذهب أهل التحقيق[1].

ثم يعود المؤلف فيبين مذهب العرب فى الاستعارات فيقول: «وإنما استعارت العرب المعنى لما ليس له إذا كان يقاربه أو يناسبه أو يشبهه فى بعض أحواله، وكان سببا من أسبابه فتكون اللفظة المستعارة حينئذ لائقة بالشىء الذى استعيرت له، وملائمة لمعناه، نحو قول امرئ القيس[2]:

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل

وقد عاب امرأ القيس بهذا البيت من لم يعرف موضوعات المعانى ولا الاستعارات ولا المجازات، وهو فى غاية الحسن والجودة والصحة.. وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة لشدة ملاءمة معناها لمعنى ما استعيرت له[3].

● من استعارات القرآن العظيم:

وبعد أن أورد المؤلف طائفة من الاستعارات الحسنة فى كلام العرب أردفها بذكر صور منها فى القرآن العظيم ممهدا لها بقوله:

«وعلى هذا جاءت الاستعارات فى كتاب الله تعالى[4].

ثم استشهد بالآيات الآتية معلقا على كل آية منها ببيان وجه الحسن فى ما ورد فيها من الاستعارات:

الآية الأولى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]. قال: «لما كان الشيب يأخذ فى الرأس ويسعى فيه شيئا فشيئا حتى يحيله إلى غير حالته الأولى كالنار التى تشتعل فى الجسم من الأجسام فتحيله إلى النقصان والاحتراق»[5].

الآية الثانية: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] قال:

---

(١) مثلا «هو حائك» تشبيه بليغ عند المحققين، وقد عده المؤلف مجازًا.

(٢) استفاء المؤلف -هنا- بما تقدم من كلام ابن قتيبة فى «الشكل» وبما نقله عنه ابن فارس فى «الصاحبى».

(٣) الموازنة (١/ ٢٦٦).

(٤) نفس المصدر (١/ ٢٦٨).

(٥) الموازنة (١/ ٦٩).

«لما كان انسلاخ الشيء من الشيء هو أن يتبرأ منه ويتزيل عنه حالا فحالا كالجلد عن اللحم ومشاكلهما، جعل انفصال النهار عن الليل شيئا فشيئا حتى يتكامل الظلام انسلاخا»[1].

الآية الثالثة: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾ [الفجر: ١٣] قال «لما كان الضرب بالسوط من العذاب استعار للعذاب سوطا».

«فهذا مجرى الاستعارات فى كلام العرب»[2].

هذا كلامه، وهو فى بعض يحتاج إلى بيان ليس هذا موضعه وقد كان الأولى أن يقف عند قوله تعالى «فصب» فليس عجز الآية بأحق من صدرها بالبحث، وعلى كل فأمر الاستعارة فى كتاب الآمدى مشهور، وهو من المكثرين من ذكرها على نحو ما مر.

• كلام فى الحقيقة والمجاز:

وللآمدى كلام دقيق فى الحقيقة والمجاز، وهذا مطلب لم تظفر به فى كتابات من تقدم فى هذه الدراسة من اللغويين والنحاة، والأدباء والنقاد، اللهم إلا شذرات عارضة مرت بنا عند ابن جنى من اللغويين، والجاحظ من الأدباء أما الآمدى فقد فتق بعض أكمامها، وفتح بعض أزهارها وله فى هذا كلام طويل ووقفات متعددة نكتفى باقتباس اليسير منه بما يلائم خطة البحث.

وكان الباعث للآمدى على التعرض لذكر الحقيقة والمجاز قول أبى تمام:

بيوم كطول الدهر فى عرض مثله ووجدى من هذا وهذاك أطول[3]

هذا البيت معيب عند الآمدى لأن أبا تمام «جعل للدهر - وهو الزمان - عرضا، وذلك- عند الناقد - محض المحال»[4].

ولكن الآمدى داخله الشك فى أن يسلم له المعارض بهذا النقد فاستشعر اعتراضا صوره فى هذه العبارة: «فلم لا يكون سعة ومجازا فى الكلام»؟![5].

---

(١) الموازنة (١/ ٢٦٩).
(٢) الموازنة (١/ ٢٦٩).
(٣) انظر الموازنة (١/ ١٩٦).
(٤) ديوان أبى تمام (٢٤٤).
(٥) الموازنة (١/ ١٩٧).

ثم أفاض فى إزالة هذا الاعتراض - الوجيه - وكان مما قال: «فإن قيل فلم لا يكون سعة ومجازا فى الكلام؟

قيل: هذه الأوصاف صيغتها صيغة الحقائق وهى بعيدة عن المجاز، لأن المجاز فى هذا له صورة معروفة وألفاظ مألوفة معتادة لا يتجاوز فى النطق بها إلى ما سواها.. لأنهم - أى العرب - إذا وصفوا بالطول والعرض ماله طول وعرض على الحقيقة فإنما يريدون تمامه وكماله وسعته، نحو قولهم: ثوب طويل عريض، أى تام واسع.. وكذلك إذا وصفوا ما ليس له طول ولا عرض على الحقيقة فإنما يريدون التمام والكمال.. فهذا إذا جرى على هذا اللفظ المستعمل حسن ولم يقبح»[1] يريد الآمدى من هذا استمرار تخطئة أبى تمام فى قوله السابق:

ويوم كطول الدهر فى عرض مثله ووجدى من هذا وهذاك أطول

لأن مقصوده وصف وجده بالطول فذكره العرض فضول لم تدع إليه حاجة.

ثم قال فى بيان متى يصار للمجاز ومتى تكون له فائدة:

«وإنما تستعار اللفظة لغير ما هى له إذا احتملت معنى يصلح لذلك الشىء الذى استعيرت له، ويليق به، لأن الكلام إنما هو مبنى على الفائدة فى حقيقته ومجازه، وإذا لم تتعلق اللفظة المستعارة بفائدة فى النطق فلا وجه لاستعارتها»[2].

ثم ينتقل من هذا التعميم أو القاعدة إلى تطبيقها على قول أبى تمام فيقول: «ولو كان الزمان يوصف بالعرض على الحقيقة - وهذا محال - لما كان له فى بيت أبى تمام فائدة معنى، لأنه إنما أراد أن يبالغ فى طول وجده إذ كان الوجد إنما يوصف بالطول كما يوصف به الشوق والغرام ونحوهما.. فما كانت حاجته إلى العرض، وهو إنما فضل وجده على الدهر وعلى اليوم الذى جعله كالدهر من جهة الطول لا من جهة العرض...».

---

(١) الموازنة (١/١٩٧، ١/١٩٩).

(٢) الموازنة (١/٢٠١).

لقد أجهد الآمدى نفسه وذهنه فى تخطئة أبى تمام والموضوع أهون مما تصور. ولأبى تمام شافع من أرفع النصوص فصاحة وبلاغة وهو القرآن الكريم فقد وصف الدعاء فيه - وهو معنى - بالعرض فى قوله تعالى ﴿فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، وذهب الزمخشرى إلى أن «عريض» هنا مستعار لكثرة الدعاء[١]. ولعل وجهه أن الممسوس بالشر يداوم على الدعاء فى كل مكان حل فيه وانتقل إليه. وأبو تمام يريد أن وجده قد داوم مشاعره ولم يخل منه فى حال أو مكان فيكون وصفه بالعرض بعد الطول مستساغا بلاغة. وأيا كان الأمر فالذى يهمنا من كلام الآمدى عراقته فى فهم المجاز والإشارة إلى أسراره على أنه سمة من سمات البيان ومنهج من مناهجه.

● صور أخرى من المجاز:

لم تقف مباحث الآمدى عند المجاز الاستعارى وإن كان قد أفاض فيه، ولكنه عرض لصور أخرى من المجاز غير الاستعارى. منها المجاز العقلى ومن صوره التى ذكرها: قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] قال: «يريد أهل القرية»[٢].

ومنها: «كما قالوا ليل نائم. أى ينام فيه، ولمح باصر أى يبصر به»[٣].

ومنها المجاز المرسل وله عنده صور متعددة منها خروج الاستفهام إلى غير معناه. وذلك حين عرض لقول أبى تمام:

رضيت، وهل أرضى إذا كان مسخطى ... من الأمر ما فيه رضى من له الأمر؟[٤]

ذهب الآمدى إلى تخطئة أبى تمام فى هذا البيت وبين وجه الخطأ فقال: «فمعنى هل فى هذا البيت التقرير، والتقرير على ضربين: تقرير للمخاطب على فعل مضى ووقع أو على فعل هو فى الحال ليوجب المقرر بذلك ويحققه، ويقتضى من المخاطب فى الجواب الاعتراف به نحو: هل أكرمتك؟ هل أحسنت إليك؟..

---

(١) الكشاف (جـ٣ ص ٤٥٧).
(٢) الموازنة (١/ ١٧٤).
(٣) الموازنة (١/ ٢٠١).
(٤) نفس المصدر (١/ ٢١٠).

وتقرير على فعل يدفعه المقرر وينفى أن يكون قد وقع، نحو: هل كان منى إليك قط شيء كرهته؟ وهل عرفت منى غير الجميل؟»[1].

ثم يدلف من هذا إلى قول أبى تمام فيقول:

«فقوله» وهل أرضى؟ تقرير لفعل ينفيه عن نفسه وهو الرضا، كما يقول القائل: وهل يمكننى المقام على هذه الحال؟ أى لا يمكننى. وهل يصبر الحر على الذل؟. وهل يروى زيد؟ فهذه كلها أفعال معناها النفى، فقوله: وهل أرضى- أى قول أبى تمام - إنما هو نفى للرضا. فصار المعنى: ولست أرضى إذ كان الذى يسخطنى ما فيه رضا من له الأمر أى رضا الله تعالى. وهذا خطأ منه فاحش[2]؟ وهذا نقد صائب. لأن فساد المعنى فى بيت أبى تمام المذكور لا يقبل جدلا.

ومن نافلة القول أن البلاغيين مجمعون على أن خروج الاستفهام إلى غير طلب الفهم من قبيل المجاز اللغوى الذى دعوه مجازاً مرسلا. وبهذا يكون الآمدى رحمه الله، وهو من أعلام النقاد والأدباء فى القرن الرابع ممن أقر بالمجاز فى اللغة وفى القرآن الحكيم، وكان طرقه لأبوابه فى كتابه «الموازنة» كثيراً، وهو إمام ضالع فى فهم المجاز، خبير بدروبه وشعابه. بصير بمراميه ومغازيه، عالم بوظيفته فى روائع الأدب ونقده.

٦- الشريف الرضى[3]

عاش الشريف الرضى المتصف الثانى من القرن الرابع الهجرى وأربعًا أو ستا من مطلع القرن الخامس وهو سادس خمسة من الأدباء والنقاد نستطلع آراءهم فى قضية المجاز فى اللغة العربية بوجه عام وفى القرآن الكريم بوجه خاص. ولأعمال الشريف رضى الله عنه وعن علماء الأمة سلفا وخلفًا أهمية خاصة فى هذا المجال. وذلك لأسباب أهمها ثلاثة:

---

(١) الموازنة (١/ ٢١٢). (٢) المصدر السابق (١/ ٢١٣).

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أبى أحمد الحسين بن موسى من ذرية جعفر الصادق. توفى الرضى سنة ٤٠٤هـ انظر ترجمته فى شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد (١/ ٣١) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

١- لأن له مؤلفين جليلى الشأن وضعهما فى المجاز وقصد إليه قصداً مع الإفاضة فى تحليل النصوص المدروسة، وهما كتابا: **المجازات النبوية، وتلخيص البيان فى مجازات القرآن.**

٢- لأنه تجاوز مرحلة القول بوقوعه فى اللغة بوجه عام إلى مرحلة القول بوقوع المجاز فى النصوص الدينية المقدسة: قرآنا وسنة. ومانعو المجاز - كما سيأتى - لم يمنعوه إلا ليتوصلوا من منعه فى اللغة إلى منعه فى القرآن.

٣- ولأن الشريف وإن كان شيعيًّا فقد عرف بالاعتدال والبعد عن التعصب المذهبى وحبه لتحرى الحقيقة وهو - مع هذا - يعتبر فكره ونتاجه العلمى عصارة منتخبة للحركة العلمية فى عصره لكثرة شيوخه من نحاة ولغويين وفقهاء وأصوليين ومتكلمين وأدباء ونقاد ومفسرين ومحدثين.

منهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى النحوى، وأبو الفتح عثمان ابن جنى النحوى اللغوى. وأبو على الحسن بن أحمد الفارسى، والقاضى عبد الجبار أبو الحسن بن أحمد الشافعى المتكلم الأصولى، وأبو بكر محمد بن موسى الخوارزمى الفقيه وأبو القاسم عيسى بن على الجراح المحدث. وعمر بن إبراهيم الكتانى المحدث الضليع، وأبو إسحق إبراهيم بن أحمد الفقيه المالكى. وأبو يحيى عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن نباته وهو أديب مبرز، وبلاغى حاذق. وغير هؤلاء كثيرون ومنهم سنيون[1].

والشريف يشير إلى هؤلاء الشيوخ فى مصنفاته العلمية كالمجازات النبوية، وتلخيص البيان، كما سيأتى، وكذلك فقد أصدر أحد المعاصرين ثبتا بشيوخ الشريف مع ذكر المصادر التى استقاها منها.

وهذه الأسباب تضفى على أعمال الشريف الأهمية التى أومأنا إليها. ومرجعنا - هنا - هو كتابه: تلخيص البيان فى مجازات القرآن. لأنه يعتبر شهادة عصر الشريف على جواز وقوع المجاز فى القرآن - بله اللغة - وليس شهادة الشريف وحده.

---

(١) انظر «تلخيص البيان فى مجازات القرآن» مقدمة المحقق (٨٦- ٩٣) ت: الأستاذ محمد عبد الغنى حسن.

ومن الجدير بالذكر أن الشريف قد بدا منه بعض القصور فى تحليله للصور المجازية من واقع النص القرآنى. وسوف نشير إلى الصواب فى كل موضع من هذا القبيل.

• نماذج من سورة البقرة:

عرض المؤلف - رحمه الله - لبعض صور المجاز فى سورة البقرة، منها قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] ثم قال: «المرض فى الأجسام حقيقة، وفى القلوب استعارة، لأنه فساد فى القلوب كما أنه فساد فى الحقيقة وإن اختلفت جهة الفساد فى الموضوعين»[١].

هذا تحليل صائب لأن المرض - هنا - استعارة تصريحية أصلية، للتصريح بذكر المشبه به - مرض - ولجريانها فى المصادر وقد بين المؤلف علاقة التجوز بين المستعار له «النفاق» والمستعار «مرض» فى أن كلا منهما فساد، ولكنه لم يشر إلى قرينة المجاز المانعة من إرادة المعنى الوضعى لكلمة «مرض» المستعارة.

ومنها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ..﴾ [البقرة: ١٥].

قال فى بيانها: «وهاتان استعارتان. فالأولى منهما إطلاق صفة الاستهزاء (على الله)[٢] سبحانه، والمراد بها أنه تعالى يجازيهم على استهزائهم بإرصاد العقوبة لهم فسمى الجزاء على الاستهزاء باسمه إذ كان واقعا فى مقابلته، والوصف بحقيقة الاستهزاء غير جائز عليه تعالى، لأنه عكس أوصاف الحليم وضد طريق الحكيم».

«والاستعارة الأخرى فى قوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥] أى يمد لهم كأنه يخليهم والامتداد فى عمههم والجماح فى غيهم، إيجابًا للحجة وانتظارًا للمراجعة تشبيها بمن أرخى الطول للفرس أو الراحلة.. ليتسع مجالها»[٣].

---

(١) تلخيص البيان (١١٣).

(٢) ما بين العلاقتين غير موجود فى الأصل ولكن السياق يقتضيه.

(٣) تلخيص البيان (١١٣- ١١٤).

هذا كلامه. وهو موفق كل التوفيق فى تحليل الاستعارة الثانية «ويمدهم» لأنها استعارة حقا وتوجيهه إياها يفهم أنها استعارة تمثيلية، حيث شبه هيئة الإمداد بهيئة من أرخى لجام فرسه إيذانًا بسرعة السير، وهذا وارد فيها وإن كانت إلى الاستعارة الإفرادية أقرب.

أما تحليله لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ..﴾ [البقرة: ١٥] فإن علماء البلاغة يعتبرون هذه الصورة من «المشاكلة» وليس بلازم أن يكون فيها مجاز. وكلام الشريف نفسه قريب من كلامهم فى تعريف المشاكلة[١] ولما عدها الشريف مجازًا حرص على بيان القرينة المانعة من إرادة المعنى الوضعى للاستهزاء بقوله: «والوصف بحقيقة الاستهزاء غير جائز عليه تعالى، لأنه عكس أوصاف الحليم...» هذا صحيح ولا يلزم منه خروج صور المشاكلة إلى الاستعارة. وقد تقدم تفصيل القول فى هذا[٢].

ومنها قوله تعالى: ﴿مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ﴾ [البقرة: ١٧٤] قال فى بيانه: «وهذه استعارة كأنهم إذا أكلوا ما يوجب العذاب بالنار كان ذلك المأكول مشبها بالأكل من النار»[٣].

هذا قوله، وليس الأمر كما قال، لأن علماء البلاغة يدرجون هذه الصورة فى صور المجاز المرسل الذى علاقته اعتبار ما سيكون. والاستعارة تقوم على التشبيه والقول به هنا بعيد متكلف.

ومنها قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال فى تحليله: «اللباس - هنا - مستعار، والمراد به قرب بعضهم من بعض واشتمال بعضهم على بعض كما تشتمل الملابس على الأجسام»[٤].

والذى قاله الشريف مخالف لما عليه المحققون من أن هذه الصورة تشبيه بليغ لا مجاز فيها. والصواب ما قالوه[٥].

---

(١) انظر شروح التلخيص (٤/٣٠٩).
(٢) انظر (٥٦) من هذه الدراسة.
(٣) تلخيص البيان (١١٩).
(٤) تلخيص البيان (١١٩).
(٥) انظر إن شئت رسالتنا: التشبيه البليغ هل يرقى إلى درجة المجاز (ط دار الأنصار- القاهرة).

ومنها قوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

قال فى توجيهه: «وهذه استعارة، لأن الغنى بنفسه لا يجوز عليه الاستقراض على حقيقته، ولكن المقرض فى الشاهد لما كان اسما لمن أعطى غيره مالا على أن يرد عليه عوضه أقام سبحانه توفية المعوض عليه مقام رد القرض»[1].

هذا كلام طيب، وتحليل رائع جدًّا لمجار الآية الكريمة والشريف موفق كل التوفيق فى هذا الموضع وشمل كلامه علاقة التجوز وقرينته فى وضوح. ولم يشر للسر البلاغى فى تسمية: «الإنفاق فى مرضاة الله» قرضا، والظاهر - والله أعلم - أنه للترغيب فى الإنفاق لأن المنفق حين يشعر بأن إنفاقه قرض لغنى يحفظ الحقوق اطمأن قلبه فى الحصول على العوض. وهذا يدفعه للمزيد من عمل الخير.

• نماذج من سورة آل عمران:

ومنها قوله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، وقد قال فى بيانه: «وهذه استعارة والمراد بها أن هذه الآيات جماع الكتاب وأصله، فهى بمنزلة الأم وكان سائر الكتاب يتبعها ويتعلق بها كما يتبع الولد آثار أمه، ويفزع إليها فى مهمه»[2].

وهذا توجيه صائب. والاستعارة - هنا - تصريحية أصلية، وقد بين المؤلف الجامع بين المستعار والمستعار له. ولم يشر إلى القرينة.

ومنها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾.

[آل عمران: ٢٢]

قال فى بيانه: «وهذه استعارة. والمراد فسدت أعمالهم فبطلت. وذلك مأخوذ من الحبط وهو داء ترم له أجواف الإبل، فيكون سبب هلاكها وانقطاع آكالها»[3].

وهذا توجيه كما ترى. استعان فيه المؤلف بمعنى اللفظ المستعار لغويا. وهو كما قال داء يصيب الإبل فتنتفخ بطونها وتموت، فقد استعير الحبط - هنا - وهو الفساد

(١) تلخيص البيان (١٢٠).
(٢، ٣) تلخيص البيان (١٢٢).

لإبطال الأعمال المتحدث عنها فى الآية الكريمة بجامع ما يترتب على كل منهما من انتفاء المنافع وحصول الخسران. وهى استعارة تصريحية تبعية لجريانها فى الأفعال تبعا لجريانها فى مصادرها وللتصريح بذكر المشبه به «الحبط» فيها.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

قال فى توجيهه: «وهذه استعارة، لأن حقيقة المكر لا تجوز عليه تعالى، والمراد بذلك إنزال العقوبة بهم، جزاء على مكرهم، وإنما سمى الجزاء على المكر مكرا للمقابلة، بين الألفاظ على عادة العرب فى ذلك، قد استعارها لسانهم واستعادهم بيانهم»[(١)].

هذا قوله، وليس الأمر كما قال. فهذه الآية معدودة عند علماء البيان من صور المشاكلة، وليست مجازًا ولا استعارة. وقد تقدم الحديث عنها مرارًا.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

قال فى تحليله: «وهذه استعارة ومعناها تمسكوا بأمر الله لكم، وعهده إليكم. والحبال العهود فى كلام العرب، وإنما سميت بذلك لأن المتعلق بها ينجو مما يخافه كالمتشبث بالحبل إذا وقع فى غمرة أو ارتكس فى هوة، فالعهود يستأمن بها من المخاوف، والحبال يستنقذ بها من المتالف، فلذلك وقع التشابه بينهما»[(٢)].

ظاهر كلام المؤلف قصر الاستعارة على الاعتصام حيث فسره أو فسرها بالتمسك. وهذا غير كاف فى التحليل وأصح منه وأوفى بيانا قول الزمخشرى: «قولهم اعتصمت بحبله يجوز أن يكون تمثيلا لاستظهاره به ووثوقه بحمايته بامتساك المتدلى من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن انقطاعه وأن يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام لوثوقه بالعهد أو ترشيحًا لاستعارة الحبل بما يناسبه»[(٣)].

فقد جوز الزمخشرى فى هذه الآية ثلاثة وجوه:

أولها: أن يكون التركيب كله استعارة تمثيلية، وقد أصاب فى توضيحها.

---

(١) تلخيص البيان (١٢٣).
(٢) تلخيص البيان (١٢٤).
(٣) الكشاف (١/ ٤٥٠).

وثانيها: أن يكون فى التركيب استعارتان إحداهما فى الحبل مستعارا للعهد، والثانية فى الاعتصام مستعارا للوثوق وكلامه فيهما واضح.

وثالثها: أن يكون فى التركيب استعارة واحدة مفردة هى استعارة الحبل للعهد، شريطة أن يكون الاعتصام ترشيحا لها لأنه من ملائمات الحبل. ولا مجاز فيه كما يفهم من كلامه، لأن الترشيح - عنده - كما يقول الأستاذ الدكتور محمد أبو موسى لا تجرى فيه الاستعارة[1].

وأيا كان الفرق بين توجيه الشريف وتوجيه الزمخشرى فإن كلام الشريف مصيب وإن كان فيه قصور، إذ لا ريب فى وقوع المجاز الاستعارى فى الاعتصام وإن رده الزمخشرى فى أحد الأوجه التى ذكرها كما مر.

ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. قال فى بيانها: «وهذه استعارة، والمراد بها الرجوع عن دينه والتقاعس عن اتباع طريقه، فشبه - سبحانه - الرجوع فى الارتياب بالرجوع على الأعقاب»[2].

جزم الشريف - رحمه الله - بأن فى الآية استعارة مفردة - تشبيه رجوع برجوع - وهذا جائز ولكن الأصح منه اعتبارها استعارة تمثيلية بتشبيه هيئة المرتد عن الدين بعد الدخول فيه بهيئة المنقلب على عقبه وهو يسير فى الطريق. بجامع الهلاك والخسارة فى كل.

كما يجوز اعتبار الآية من باب الكناية عن الانتكاس والخيبة.

وترتيب هذه الأوجه حسب الأولوية هو:

(أ) كونه استعارة تمثيلية.

(ب) كونه كناية عن الهلاك والانتكاس.

(جـ) كونه استعارة مفردة. هذا أبعدها، لأن المشبه به مراعى فيه اعتبارات خاصة وليس هو مطلق رجوع كما ترى والمؤلف نفسه راعى تلك الاعتبارات فى المشبه به ولكنه لم يقم لها وزنًا فى تخريج الصورة البلاغية، فجاء كلامه غير واف بالمقام.

---

(١) انظر: «البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى» ط. مكتبة وهبة.

(٢) تلخيص البيان ص (١٢٥).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

قال فى توضيحه: «وهذه استعارة، لأن الأمور لا عزم لها. وإنما العزم للموطن نفسه على فعلها، وهو الإنسان... لأن العازم على فعل الأمر قوى عليه»[١].

خرج الشريف إضافة العزم إلى الأمور فى هذه الآية الحكيمة على الاستعارة، والمشهور فيها وفى أمثالها عند المحققين أنها من قبيل المجاز العقلى الواقع فى النسب الإضافية، مثل «مكر الليل» وقد تناول كثير من الرواد قبل الشريف مثل ابن قتيبة - كما تقدم - هذا الموضع، وفسروه بما فسره به الشريف ولم يهتدوا إلى ما اهتدى إليه البلاغيون المتأخرون من جعله مجازًا عقليًّا. ولهم عذرهم؛ لأن المجاز العقلى لم يشتهر إلا فى أواسط النصف من القرن الخامس الهجرى على يدى الإمام عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١هـ، والذى يهمنا من مباحث هؤلاء الرواد إدراكهم للاستعمال المجازى فى الأساليب سواء أصابوا فى التخريج أم فاتهم بعض الصواب.

• نماذج من سورة النساء:

عرض المؤلف لبعض صور المجاز فى سورة النساء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٥].

وقال فى تحليله: «وهذه استعارة؛ لأن المتوفى ملك الموت، فنقل الفعل إلى الموت على طريق المجاز والاتساع؛ لأن حقيقة التوفى هو قبض الأرواح من الأجسام»[٢].

ذهب الشريف إلى أن فى إسناد التوفية للموت - وهى لملك الموت - استعارة. ويؤيده ظاهر كلام أبى السعود، حيث قال: «وفيه تهويل للموت وإبراز له فى صورة من يتولى قبض الأرواح...»[٣]، والاستعارة على هذا مكنية.

---

(١) تلخيص البيان (ص ١٢٦).
(٢) تلخيص البيان (ص ١٢٧).
(٣) تفسير أبى السعود (٢/ ١٥٤).

أما الزمخشرى فقد أورد اعتراضًا ثم أجاب عليه فقال: «فإن قلت: ما معنى يتوفاهن الموت والتوفى والموت بمعنى واحد كأنه قيل: حتى يميتهن الموت؟ قلت: يجوز أن يراد حتى يتوفاهن ملائكة الموت، كقوله تعالى: ﴿تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧]... ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١] أى حتى يأخذهن الموت ويستوفى أرواحهن»[١].

وكلام الزمخشرى يحتمل أن يكون فى الكلام مجاز عقلى حيث أسندت التوفية إلى الموت وهى للملك، وهو رأى لأبى السعود كذلك، كما يحتمل الاستعارة المكنية فى: «يأخذهن الموت» وأيا كان فإن تخريج الشريف له ما يقويه من كلام الأئمة وإن كان احتمالاً لا جزمًا. وقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: ١٥٧].

قال فى توضيحه: «وفى هذه الآية استعارتان: إحداهما فى قوله: ﴿إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ لأن الظن جعل بمنزلة الداعى الذى يطاع أمره، والقائد الذى يتبع أثره مبالغة فى صفة الظن بشدة الاستيلاء عليهم، وقوة الغلبة على قلوبهم. والاستعارة الأخرى أن يكون قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ راجعًا إلى الظن لا إلى المسيح عليه السلام فكأنه سبحانه قال: وما قتلوا الظن يقينًا، كما يقول القائل: قتلت الخبر علمًا. ومن أمثالهم: «قتل أرضا عالمها...» والمراد بقولهم قتلت الخبر علمًا: أى استقصيت معرفته... فلم يفتنى شىء من علمه..»[٢].

وجه الشريف المجاز الأول «اتباع الظن» على ما عرف عند علماء البيان بالاستعارة المكنية. أما الموضع الثانى ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ فعلى الرأى الذى أبداه تكون الاستعارة تصريحية تبعية والسياق يرجح عود الضمير فى «قتلوه» لعيسى عليه السلام.

وقوله تعالى فى شأن عيسى عليه السلام ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] قال: «ها هنا استعارة، والمراد بذلك أن الناس ينتفعون بهديه ويحيون من موت الضلالة برشده كما تحيا الأجسام بأرواحها»[٣] هذا كلامه. وأقول: ليس بلازم تخريج الروح - هنا - على

(١) الكشاف (١/ ٥١١).
(٢) تلخيص البيان (ص ١٢٩).
(٣) تلخيص البيان (ص ١٣٠).

معنى مجازى، بل يجوز - وهو الأصح - إبقاؤها على حقيقتها لأن كل مخلوق فهو روح من عند الله، والروح سر الحياة المكنون الذى لا يعلمه إلا واهب الحياة. وإنما خص عيسى عليه السلام من دون المخلوقات بأنه «روح منه» أى من الله؛ لأنه مولود بدون لقاح من بشر فانعدمت - هنا - واسطة البشرية من جهة الذكورة. فكان خلقه - عليه السلام - آية متميزة من آيات الله.

• نماذج من سورة المائدة:

من المواضع التى ذكرها المؤلف من سورة المائدة قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

قال المؤلف موجهًا «الإحياء» فى (أحيا) مسندًا إلى غير الله: «وأحياها - هنا - استعارة؛ لأن إحياء النفس بعد موتها لا يفعله إلا الله تعالى. وإنما المراد: من استبقاها وقد استحقت القتل، واستنقذها وقد أشرفت على الموت. فجعل - سبحانه - فاعل ذلك بها كمحييها بعد موتها، إذ كان الاستنقاذ من الموت كالإحياء بعد الموت».

هذا توجيه سديد وقد أوضح المؤلف فيه قرينة، التجوز.

وقوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٣].

وتراه يقول فى بيانه: «وهذه استعارة لأن الفارس هو الذى ينال القنيص برمحه. ولكن الرمح لما كان مباشرًا حسن لهذه الحال أن يسمى نائلاً»[1].

وفيما ذهب إليه الشريف -هنا - مخالفة للمشهور عند جمهور البلاغيين. فهم يعدون هذا مجازًا حكميًّا أو عقليًّا لأن الفعل أسند فيه إلى غير ما هو له حقيقة، وهو الرماح. والعلاقة عندهم «الآلية» لأن الرماح آلة النيل

(١) تلخيص البيان (ص ١٣٢).

أو السببية لأنه سبب فيه. والشريف يرى أن فيه استعارة. والسكاكى - بعد الشريف - يسلك صور المجاز العقلى فى سلك الاستعارة المكنية. ولعل آراء الشريف - هنا - كانت إيحاء للسكاكى وهو يقرر مذهبه فى رد المجاز العقلى إلى الاستعارة المكنية.

ومنها قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] ثم قال فى توجيهه: «وهذه استعارة؛ لأن القديم - سبحانه - لا نفس له. والمراد: تعلم ما عندى ولا أعلم ما عندك، وتعلم حقيقتى ولا أعلم حقيقتك أو تعلم مغيبى ولا أعلم مغيبك»[1].

وليس الأمر كما قال. بل هذا من صور المشاكلة، كما مر كثيراً.

• نماذج من سورة الأنعام:

منها قوله تعالى: ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[2] [الأنعام: ٩٢] قال الشريف فى بيانه: «وهذه استعارة والمراد بأم القرى مكة، وإنما سماها - سبحانه - بذلك؛ لأنها كالأصل للقرى، فكل قرية إنما هى طارئة عليها، ومضافة إليها. وقد روى فى تقدم اختطاطها ما لا يحتمل كتابنا هذا ذكره»[3].

وهذا قول صائب، وقد بين الشريف - رحمه الله - علاقة التجوز تبيينًا شافيًا، فالمشبه به - الأم - أسبق وجوداً من أولادها ومكة المكرمة لما تقدم وجودها كل العمران صارت كأنها أم المنشآت بعدها.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قراءة من قرأ برفع النون. قال الشريف فى بيانه: «وهذه استعارة؛ لأنه لا فصائل هناك على الحقيقة، فتوصف بالتقطع. وإنما المراد: لقد زال ما كان بينكم من شبكة المودة وعلاقة الألفة، التى تشبه لاستحكامها بالحبال المحصدة والقرائن المؤكدة[4].

(١، ٢) تلخيص البيان (ص ١٣٥).

(٣، ٤) تلخيص البيان (ص ١٣٧).

وهذا الكلام فى منتهى الجودة والدقة. والاستعارة فيه إما تصريحية تبعية إذا كان التشبيه بين الزوال والتقطع، وإما تمثيلية إذا شبهت هيئتهم بهيئة النسج المتماسك الذى انحل.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] قال الشريف فى معناه: «وهى استعارة، والسبل التى هى الطرق لا تتفرق بهم وإنما هم الذين (يفارقون نهجها) ويتبعون عوجها»[١].

ولنا هنا مأخذان: أولهما أن الصورة البلاغية هنا مجاز عقلى على الأصح وعلاقته المكانية. والثانى أن عبارة (يفارقون نهجها) مقحمة ووجودها مفسد للمعنى لأن الله تعالى يحذرنا من اتباع السبل غير سبيله. فإذا فارقنا نهج السبل المحذر منها لزمنا اتباع سبيله وحده. ولا قدح فى هذه المفارقة. ولعل فى العبارة تحريفًا من النساخ أو المحقق.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] قرر المؤلف أن فى الآية استعارة بتشبيه الأثقال المعنوية الناشئة من الآثام والخطايا بالأحمال الحسية المحمولة على الظهور[٢] بجامع شدة الوطأة فى كل.

• نماذج من سورة الأعراف:

وعرض المؤلف لبعض صور المجاز فى سورة الأعراف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩].

هذا أول موضع يذكره المؤلف من سورة الأعراف، وقد أفاض فى شرحه بكل دقة فقال: «فهذه استعارة، لأن الخسران فى المتعارف - يعنى العرف اللغوى - إنما هو النقص فى أثمان المبيعات، وذلك يخص الأموال لا النفوس، إلا أنه - سبحانه - لما جاء بذكر الموازين وثقلها وخفتها جاء بذكر الخسران بعدها، ليكون الكلام متفقًا، وقصص الحال متطابقًا. فكأنه - سبحانه - جعل نفوسهم لهم بمنزلة

(١، ٢) تلخيص البيان (ص ١٤٠).

العروض المملوكة إذ كانوا يوصفون بأنهم يملكون نفوسهم، كما يوصفون بأنهم يملكون أموالهم وذكر خسرانهم لها لأنهم عرضوها للخسارة وأوجبوا لها عذاب النار فصارت فى حكم العروض المتلفات وتجاوزوا حد الخسران فى الأثمان إلى حد الخسران فى الأعيان[1] كلام المؤلف فى توجيه هذا الموضع يتم عن فهم طيب لمرامى الكلام وأسرار التراكيب، وهو لم يقف عند حد تقرير المجاز فى الآية وإنما غاص غوصًا عميقًا فى الكشف عن دقائق الأسرار، واستظهار لآلئها فى عبارة محكمة وذكاء وقاد. وقد أومأ المؤلف - رحمه الله - إلى فن الترشيح الذى يقترن بالمجاز أحيانًا. فالخسران الواقع على النفوس استعارة جيدة، وذكر الموازين فى حيزها إنما هو ترشيح لها وتمكن، وهو وإن لم يصرح بذكر الترشيح، فإنه حام حوله وعبارته هى نص فيه بلا أدنى نزاع. ويكفينا هذا القدر الوجيز من مباحث الشريف المجازية فى مجال الذكر الحكيم ولولا خشية الإطالة لما وقفنا عند هذا الحد ولكن خطة الدراسة تقتضيه. وقيمة مباحث الشريف لها أهيمتها الخاصة فى الموضوع كما تقدم ذلك فى صدر الحديث عن مباحثه القيمة، فهو من أبرز المجوزين لوقوع المجاز فى القرآن العظيم ومباحثه فيه دليل قاطع على أصالة هذا الفن فى كل أسلوب رائع. وعلى رأسها التنزيل، ولكننا نأخذ على المؤلف وقوفه عند حد الاستعارة ودرجة ما ليس منها من صور المجاز فى صورها، فقد رأينا أنه لا يفرق بين المجاز العقلى والمجاز المرسل ولا المشاكلة فهذه كلها - عنده - استعارات ولما كان همنا من الدراسة - هنا - الإقرار بوقوع المجاز فى اللغة وفى القرآن الكريم - فى مواجهة دعوى الإمام ابن تيمية ومؤيديه. فإن مسألة الخلط بين الصور لا تأثير لها على الإطلاق فى اعتماد مباحث الرواد والاستدلال بها. وبخاصة المتقدمين منهم، لأن تفصيل القول فى الفنون البلاغية بوجه عام، والمجازية بوجه خاص جاء فى مرحلة متأخرة عن مرحلة الرواد على أيدى الإمام عبد القاهر الجرجانى فى القرن الخامس، والسكاكى والخطيب فى القرنين السابع والثامن جزاهم الله خير الجزاء.

---

(١) تلخيص البيان (ص ١٤١).

٧- ابن رشيق[١]

ابن رشيق من أعلام الأدب واللغة والبلاغة والنقد وقد أثرنا الاستشهاد بمباحثه فى المجاز باعتباره أديبًا ناقدًا ممثلاً للأدباء والنقاد فى القرن الخامس الهجرى وقد ازدهرت الحركة العلمية كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع وكان ابن رشيق من أبرز أبناء الأمة الذين أسهموا فى انفتاح العلوم العربية الإسلامية، وكتابه «العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده» خير شاهد على ما نقول وسنتخذ من «العمدة» عمدة لنا فى التعرف على فكرة المجاز وتطورها فى مواجهة دعوى منكرى المجاز فى اللغة وفى القرآن العظيم، وهى الفكرة التى يدور عليها هذا البحث لحمة وسدى وقد تكلم ابن رشيق عن المجاز فى مواضع متعددة من «عمدته» أبرزها باب المجاز، وباب الاستعارة وها نحن أولاء نعرض مختارات من مباحثه فيه مع التوجيه.

• باب المجاز:

استهل المؤلف حديثه عن المجاز فى هذا الموضع فقال: «العرب كثيرًا ما تستعمل المجاز وتعده من مفاخر كلامها لأنه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات»[٢].

ثم يردف هذا ببيان معنى المجاز فيقول: «ومعنى المجاز طريق القول ومآخذه، وهو مصدر جزت مجازًا كما تقول قمت مقامًا، وقلت مقالاً، حكى ذلك الحاتمى»[٣].

وكلامه - هنا - غير واف فى الكشف عن معنى المجاز، ولا عذر له، فقد عرف سابقوه من الرواد المجاز بما هو أدق من تعريفه وإن لم يبلغ مبلغ الكمال. ومنهم ابن قتيبة الذى اطلع ابن رشيق على مباحثه، وسيأتى تصريحه بهذا. ونعود فنكرر

---

(١) هو الحسن بن رشيق القيروانى الأزدى المتوفى سنة ٤٥٦ على الأرجح وهذه رواية ياقوت فى المعجم (٨/ ١١٠) وله ترجمات فى شذرات الذهب (٣/ ٢٣) ووفيات الأعيان (١/ ٣٦٦) ت الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.

(٢) العمدة (١/ ٣٦٥).

(٣) نفس المصدر (١/ ٣٦٦).

ما قلناه مرات من أننا إنما نتتبع مباحث هؤلاء الرواد من حيث إقرارهم بالمجاز ولا عبرة - هنا - بقصور من قصر منهم عن درجة النضج والكمال فى كل فكرة عرض لها ثم عرض ابن رشيق لكلام عبد الله بن مسلم بن قتيبة رده على منكرى المجاز فقال: «ومن كلام عبد الله بن مسلم بن قتيبة فى المجاز قال: لو كان المجاز كذبًا لكان أكثر كلامنا باطلا»[1] وبعد أن ذكر طرفا من أقوال ابن قتيبة قال:

«وقال فى قول الله عز وجل ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾ [الكهف: ٧٧] لو قلنا لمنكر هذا كيف تقول فى جدار رأيته على شفا انهيار؟ لم يجد بدا من أن يقول: يهم أن ينقض، أو يكاد، أو يقارب، فإن فعل فقد جعله فاعلا، ولا أحسبه يصل إلى هذا المعنى فى شىء من ألسنة العجم إلا بمثل هذه الألفاظ»[2].

وبعد هذا نرى ابن رشيق يعرض لقضية ما نحسب أحدا قبله عرض لها، وهى أبلغية المجاز على الحقيقة، وفيها يقول:

«والمجاز فى كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعا فى القلوب والأسماع. وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ، ثم لم يكن محالا محضا فهو مجاز، لاحتماله وجوه التأويل، فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز؟ إلا أنهم خصوا به - أعنى اسم المجاز - بابا بعينه، وذلك أن يسمى الشىء باسم ما قاربه، أو كان منه بسبب»[3].

وفى هذا الكلام تعميم وإبهام. وعدم دقة. فالمجاز مثلا ليس أبلغ من الحقيقة دائمًا. بل إن الحقيقة حين يستلزم المقام استعمالها تكون أبلغ من المجاز لو استعمل فى المقام نفسه الذى يرجح أو يحتم استعمال الحقيقة على المجاز، والمجاز فى موضعه أبلغ من الحقيقة فيه. وهذا أمر مسلم به عند التحقيق، وكذلك فقد اتسع ابن رشيق فى معنى المجاز حيث أدخل فيه التشبيه مع الاستعارة، بل وأدخل غير التشبيه، وغير الاستعارة فى دائرة المجاز، ولم يبين مقصوده من «غيرهما» فهذا مذهبه فى المجاز إلا أنه تنازل عنه متبعا رأي السابقين الذى أشار إليه هو بقوله:

(١، ٢) العمدة (١/٣٦٦).

(٣) نفس المصدر.

«إلا أنهم خصوا به - أعنى المجاز - بابا بعينه» ثم أخذ فى التمثيل للمجاز على المذهب المختار، وكان أول ما استشهد به قول جرير بن عطية:

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

وقال فى شرحه: «أراد المطر لقربه من السماء، ويجوز أن تريد بالسماء السحاب، لأن كل ما أظلك فهو سماء، وقال: سقط يريد سقوط المطر الذى فيه، وقال «رعيناه» والمطر لا يرعى، ولكن أراد النبت الذى يكون عنه فهذا كله مجاز»[1].

وهذا تمثيل صحيح للمجاز، ولكن المؤلف لم يهتد إلى بيان نوعه، وهو مجاز مرسل كما عرف عند المتأخرين من علماء البيان. وفى بيت جرير هذا موطنان للمجاز المرسل، أولهما السماء بمعنى المطر أو السحاب، والعلاقة هى «المجاورة» والثانى رعيناه بمعنى النبات والعلاقة السببية أوالمسببية، وقد تقدم القول مفصلا فى هذا[2].

ثم مثل ثانيا بقول العتابى:

يا ليلة لى بحواريـن ساهرة حتى تكلم فى الصبح العصافير

وشرحه قائلا: «فجعل الليلة ساهرة على المجاز، وإنما يسهر فيها. وجعل للعصافير كلاما ولا كلام لها على الحقيقة»[3].

«أشار المؤلف إلى موطنين للمجاز فى بيت العتابى، ولا خلاف فى أن إسناد السهر لليلة من باب المجاز العقلى الذى علاقته الزمانية، ويجوز حملها على الاستعارة المكنية على مذهب السكاكى، ويقويه فى بيت العتابى أنه نادى الليلة وهى لا تنادى. ونداء الليلة، وإسناد السهر إليها كل منهما صالح لأن يكون قرينة للمجاز، فهى إذًا من المجاز المرشح لقرنها بما يلائم المشبه به بعد حصول القرينة، ولكن المؤلف شرحها شرح المجاز العقلى بقوله: وإنما يسهر فيها».

---

(١) العمدة (١/٣٦٦).
(٢) انظر (٤٦) من هذه الدراسة.
(٣) العمدة (١/٣٦٧).

أما الموطن الثانى فهو كلام العصافير. والمجاز فيها إما استعارة مكنية، وإما استعارة تصريحية تبعية بتشبيه صوصوة العصافير بالكلام من حيث إن فى كل منهما تصويتا ودلالة. وساق بعد هذا صورا من القرآن الكريم ناظرها ببيت العتابى ومجازها مختلف ومنها ما هو مشاكلة وما لا مجاز فيه قط نكتفى هنا بمجرد الإشارة إليها.

ومثل بقول الفرزدق:

والشيب ينهض فى الشباب كأنه ليل يصبح بجانبيه نهار

ولكنه لم يبين موطن المجاز فيه، ولعله أراد «ينهض» فى جانب الشيب، و«يصبح» فى جانب النهار. وقد نقل عن يعقوب بن السكيت قوله «العرب تقول: بأرض بنى فلان شجر قد صاح إذا طال، وأنشدوا للعجاج:

كالكرم إذ نادى من الكافور[1]

حيث جعلوا للشجر صياحًا، وللكرم نداء. ثم ساق قولا لابن قتيبة قال: «لما تبين الشجر بطوله ودل على نفسه جعله كأنه صائح لأن الصائح يدل على نفسه بصوته»[2].

صياح الشجر -هنا- ونداء الكرم، فيهما استعارة تصريحية تبعية لأن المراد - كما قال ابن قتيبة - أن الشجر دل على نفسه بطوله، فشبهت هذه الدلالة بدلالة الصائح على نفسه بصوته. وكذلك نداء الكرم، وليس هما من قبيل المجاز العقلى لأنه لم يرد بصياح الشجر صياح من يصيح فيه، ولا بنداء الكرم نداء من ينادى فيه. وإنما شبه أثرًا ناشئا عنهما وهو ظهور الشجر، وإثمار الكرم بما يناسبهما من الصياح والنداء.

وينتقل المؤلف بعد هذا إلى قول سويد بن كراع الذى يقول فيه:

رعى غير مذعور بهن وراقه لعاع تهاداه الدكادك واعد

(١) العمدة (٣٦٧).
(٢) العمدة (١/ ٣٦٨).

ثم قال: «يقال نبات واعد إذا أقبل كأنه قد وعد بالتمام، وكذلك إذا نور أيضًا قيل قد وعد»[1].

وهذا إما استعارة مكنية، وإما مجاز عقلى، فتمثيل ابن قتيبة به على المجاز صحيح. ثم استطرد فقال: «ومن المجاز عندهم قول الشاعر وغيره: فعلت ذلك والزمان غر، والزمان غلام، وما أشبه ذلك، وهو يريد نفسه»[2].

ثم يعلق على هذا فيقول: «ولا أرى ذلك مستقيمًا، بل الصواب عندى، ونفس الاستعارة أن يبقى الكلام على ظاهره مجازًا»[3] يعنى أن يراد الزمان نفسه بالأوصاف المتقدمة.

يعنى إذا قال قائل: فعلت هذا والزمان غر أو غلام فإن ابن رشيق يبقى «غر وغلام» وصفين للزمان ليتحقق عنده معنى المجاز والاستعارة، لا أن يراد بهما نفس القائل! هذا ما يراه المؤلف، وهو مدفوع، لأن المجاز متحقق سواء أراد القائل نفسه بالوصف، أو أراد الزمان. بيد أن المجاز يختلف على التقديرين، فهو فى الأول عقلى، وفى الثانى مجاز استعارى، فلم تبق له حجة، يستند عليها فى دفع رأى مخالفيه. ويمضى ابن رشيق يؤكد صحة مذهبه فيقول: «لأنا نجد فى هذا النوع مالا يتساغ فيه هذا التأويل - أى إرادة الزمان بالوصف - كقول بعضهم»:

سألتنى عن أناس هلكوا ... شرب الدهر عليهم وأكل

فليس معناه شربت وأكلت عليهم، لأنه إنما يعنى بعد العهد لا السلو وقلة الوفاء»[4].

وقد جاء هذا البيت عند المبرد منسوبا إلى النابغة الجعدى مع تغيير فى بعض الألفاظ. وهذه هى رواية المبرد.

كم رأينا من أناس هلكوا ... أكل الدهر عليهم وشرب

ويختلف المبرد مع ابن رشيق فى جهة الاستشهاد به فابن رشيق ساقه شاهدًا

(١، ٢، ٣، ٤) العمدة (١/٣٦٨).

على «طول العهد» أما المبرد فقد ساقه على أنه من أمثلة (العرب إذا أرادوا وصف الرجل بالعمر الطويل، أى أكل هو وشرب دهرا طويلا)[1].

وأيا كان المراد فإن فى إسناد الأكل والشرب للدهر مجازا من حيث الظاهر، كما أننا نرى صحة استشهاد المبرد والمعنى عليه كما رأينا أناس أهلكوا وكانوا قد عمروا عمرا طويلا. أما استشهاد ابن رشيق فإن المعنى الذى قدره لا يمنع من إرادة السلو والنسيان.

ومما يؤخذ على ابن رشيق فى هذا المجال تصريحه فى نهاية الباب بدخول التشبيه فى المجاز، وهذا بعيد، ودخول الكناية فيه، وهذا ممكن من وجه وممتنع من وجه[2].

● باب الاستعارة:

وقف ابن رشيق هذا الباب على الحديث عن الاستعارة، بادئا بمنزلتها فى المجاز، متحدثا عن كثير من خصائصها كحدودها وأنواعها وكلام الأئمة فيها ومحاسنها وعيوبها والموازنة بين بعض صورها وسوق بعض أمثلتها من القرآن الحكيم والحديث الشريف، فنراه يقول عن منزلتها فى المجاز:

«الاستعارة أفضل المجاز، وأول أبواب البديع، وليس فى حلى الشعر أعجب منها، وهى من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها ونزلت موضعها»[3].

ثم قال: «والناس مختلفون فيها! فمنهم من يستعير للشىء ما ليس منه ولا إليه كقول لبيد:

وغداة ريح قد وزعت وقرة إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

فاستعار للريح الشمال يدا، وللغداة زماما، وجعل زمام الغداة ليد الشمال إذ كانت الغالبة عليها، وليست اليد من الشمال، ولا الزمام من الغداة»[4].

---

(١) الكامل (١/ ٢١٩) وانظر: ٢٣٧ من هذه الدراسة.

(٢) لأن الكناية يتوارد عليها جانبا الحقيقة والمجاز ولهذا عدت واسطة بينهما.

(٣، ٤) العمدة (١/ ٣٦٨- ٣٦٩) والبيت فى معلقة لبيد كما رواه المؤلف انظر جمهرة أشعار العرب (١٢٥).

وبيت لبيد من شواهد الاستعارة بالكناية كما نص عليه الخطيب ثم شراح التلخيص[1]. وعذر ابن رشيق فى هذا معروف.

ثم قال: «ومنهم من يخرجها مخرج التشبيه كما قال ذو الرمة:

أقامت به حتى ذوى العود والثوى وساق الثريا فى ملاءته الفجر

فاستعار للفجر ملاءة، وأخرج لفظه مخرج التشبيه، وكان أبو عمرو بن العلاء لا يرى أن لا حد مثل هذه العبارة. ويقول: ألا ترى كيف صير له ملاءة ولا ملاءة له وإنما استعار له هذه اللفظة»[2].

جعل المؤلف الاستعارة فى بيت ذى الرمة مبتناه على التشبيه ولم ير هذا فى بيت لبيد حتى عدها استعارة غريبة غير سالمة من العيب. والسبب - فيما أرى - أن المشبه به لما كان محذوفًا فى الاستعارة المكنية مدلولا عليه بعض خواصه فكان إدراكه وتصوره فى حاجة إلى تفكر بخلاف الاستعارة المصرح فيها بالمشبه به. فظهوره فى المصرحة وغموضه فى المكنية حملا ابن رشيق على هذه التفرقة التى ذكرها بينهما. ولم ينته عند هذا الحد بل استطرد قائلا:

«وبعض المتعقبين يرى ما كان من نوع بيت ذى الرمة ناقص الاستعارة ويفضل عليه بيت لبيد، وهذا عندى خطأ لأنهم إنما يستحسنون الاستعارة القريبة، وعلى ذلك مضى جلة العلماء، وبه أتت النصوص عنهم، وإذا استعير للشىء ما قرب منه، ويليق به كان أولى مما ليس منه فى شىء ولو كان البعيد أحسن استعارة من القريب لما استهجنوا قول أبى نواس:

بح صوت المال مما منك يشكو ويصيح

فأى شىء أبعد استعارة من صوت المال؟ فكيف حتى بح من الشكوى والصياح من أن له صوتا حين يورن أو يوضع ولم يرده أبو نواس.. وكذلك قول بشار:

وجذت رقاب الوصل أسياف هجرها وقدت لرجل البين نعلين من خدى

---

(١) الإيضاح (٤٤٤).
(٢) العمدة (١/ ٣٦٩).

فما أقبح «رجل البين» وأقبح استعارتها، ولو كانت الفصاحة بأسرها فيها، وكذلك رقاب الوصل»[1].

وقد وهم ابن رشيق حين ناظر الاستعارة بالكناية بما فى بيتى أبى نواس وبشار من استعارات. فهذه معيبة لأنها متكلفة باردة. وليست الاستعارة المكنية مردودة معيبة لبعدها كما يرى ابن رشيق. وفى بيت لبيد من الجمال الفنى ما لو ظهر لابن رشيق لما وسعه إلا الثناء عليها فقد قال فيها صاحب الإيضاح مهتديًا بما قاله فيها الإمام عبد القاهر رحمه الله «فإنه جعل للشمال يدا ومعلوم أنه ليس هناك أمر ثابت حسا أو عقلا تجرى اليد عليه، كإجراء الأسد على الرجل الشجاع، والصراط على ملة الإسلام.. ولكن لما شبه الشمال لتصريفها القرة على حكم طبيعتها، بالإنسان المصرف لما زمامه بيده، أثبت لها يدا على سبيل التخييل، مبالغة فى تشبيهها به، وحكم الزمام فى استعارته للقرة حكم اليد فى استعارتها للشمال، فجعل للقرة زماما ليكون أتم فى إثباتها مصرفة (اسم مفعول) كما جعل للشمال يدا ليكون أبلغ فى تصييرها (مصرفة) اسم فاعل. فوفى المبالغة حقها من الطرفين»[2].

هذا كلام الخطيب. وفيه تصوير رائع ودقيق لحسن تصرف لبيد فى رسم هذه الصورة البيانية الآسرة. فأين منها نظرة ابن رشيق؟!

وبعد الاستعارة قد يكون سببا من أسباب حسنها، وقربها قد يؤدى بها إلى الابتذال والشحوب، ولو أن ابن رشيق اكتفى فى هذا المجال بما قاله معقبا على كلام لابن جنى: «إلا أنه لا يجب للشاعر أن يبتعد بالاستعارة جدا حتى لا ينافر، ولا أن يقربها كثيرا حتى يحقق، ولكن خير الأمور أوساطها»[3].

لو اقتصر على هذا لكان مقبولا، إلا أنه اعتبر البعد مطلقا عيبا، والقرب مطلقا بلاغة فحاد عن الصواب.

---

(١) العمدة (١/ ٣٧٠).

(٢) الإيضاح (٤٤٤)، شرح د/ محمد عبد المنعم خفاجى ط دار الكتاب اللبنانى.

(٣) العمدة (١/ ٣٧١).

ويبدو أن ابن رشيق لم يحقق كلام القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى الذى نقله عنه وهو: «الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت فى مكان غيرها، وملاكها قرب الشبه ومناسبة المستعار للمستعار له..»[1].

فانخدع ابن رشيق بقول القاضى الجرجانى «وملاكها قرب الشبه ومناسبة المستعار للمستعار له. ومراد القاضى من هذا القرب وضوح الجامع بين الطرفين لا القرب مطلقا».

والواقع أن ابن رشيق تجمعت لديه آراء مختلفة فى بعد الاستعارة وقربها فرجح جانب القرب على البعد وعده عيبا، ثم حكى رأي مخالفيه بقوله: «وقال قوم آخرون منهم أبو محمد الحسن بن وكيع: خير الاستعارة ما بعد، وعلم فى أول وهلة أنه مستعار فلم يدخله لبس، وعاب على أبى الطيب قوله:

وقد مدت الخيل العتاق عيونها إلى وقت تبديل الركاب من النعل

إذا كانت الخيل لها عيون فى الحقيقة، ورجح عليه قول أبى تمام:

ساس الأمور سياسة ابن محارب ومقته عين الملك وهو جنين

إذ كان الملك لا عين له فى الحقيقة[2].

ولو أن ابن رشيق أنعم النظر فى قول القاضى الجرجانى «وملاكها قرب الشبه» ووازن بينه وبين قول ابن وكيع هذا «خير الاستعارة ما بعد وعلم من أول وهلة أنه مستعار فلم يدخله لبس» لتبين له اتفاق الرجلين فى الرأى، لأن المراد من القرب عند القاضى الجرجانى هو الوضوح المدلول عليه فى قول ابن وكيع بـ «وعلم من أول وهلة أنه مستعار فلم يدخله لبس».

وبيت أبى الطيب المجاز فيه ليس فى لفظة «عيونها» فهى حقيقة فيه فلا وجه إذًا للموازنة بينه وبين قول أبى تمام وأورد ابن رشيق طائفة من الاستعارة الجيدة

(١) العمدة (١/ ٣٧١)، والوساطة (٤١).

(٢) العمدة (١/ ٣٧٠).

والاستعارة الرديئة فحالفه التوفيق فيما قال: ومن ذلك ما حكاه عن الرمانى فى تحسين استعارة امرئ القيس «قيد الأوابد» فى قوله المعروف:

وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وتهجينه للاستعارة فى قول بعض المولدين:

أسفرى لى النقاب يا ضرة الشمس؟!

ونقل ابن رشيق قول الرمانى فيها «أتراه ظن أن الضرة لا تكون إلا حسنة؟ وإلا فأى وجه لاختياره هذه الاستعارة»[1]؟!

وهذا كلام طيب لأن الضرتين قد تكونان حسناوين، أو دميمتين، أو إحداهما حسناء والأخرى دميمة.

ومن الاستعارة الحسنة قول أرطأة بن سهبة:

فقلت لها يا أم بيضاء إننى هريق شبابى واستشن أديمى

ذكر ابن رشيق هذا البيت، ثم قال: «فقال هريق شبابى» لما فى الشباب من الطراوة التى هى كالماء، ثم قال: استشن أديمى لأن الشن هو القربة اليابسة فكان أديمه - جلده - صار شنًّا لما هريق ماء شبابه. فصحت له الاستعارة من كل وجه ولم تبعد»[2].

أقول: وهذا من المجاز الاستعارى المرشح، لأن تشبيه الجلد بالقربة اليابسة، بعد تشبيه الشباب بالماء المهراق مما يلائم المشبه به فى الاستعارة. وقد وقع الترشيح هنا أجمل موقع.

ومما أشاد به ابن رشيق من الاستعارات قول طفيل الغنوى:

فوضعت رحلى فوق ناجية يقتات شحم سنامها الرحل

ثم علق عليها قائلا: «فجعل شحم سنامها قوتا للرحل، وهذه استعارة كما تراها كأنها الحقيقة لتمكنها وقربها»[3].

---

(١) العمدة (١/ ٢٧٢).

(٢، ٣) العمدة (١/ ٢٧٤).

لم يبين ابن رشيق - كعادته - نوع الاستعارة فى بيت الغنوى ولكن البلاغيين - من بعده - يذكرونها فى صور الاستعارة التصريحية التبعية، لأن موطن المجاز فيها هو استعارة الاقتيات للإذهاب، يقول الخطيب: «وموضع اللطف والغرابة منه أنه استعار الاقتياب لإذهاب الرحل شحم السنام، مع أن الشحم مما يقتات»[1].

والأولى أن نعتبر الاستعارة فيه مكنية، لأن حسنها لم يكن سبب تشبيه الإذهاب بالاقتيات وحده بل لأن الرحل هو فاعل الاقتيات فيها. وهو فى التصريحية قرينة المجاز وقرينة المكنية تخييلية كما هو معروف.

• الاستعارة فى كتاب الله:

ثم انتقل المؤلف للاستعارة فى كتاب الله، فقال:

«والاستعارة كثيرة فى كتاب الله عز وجل، وكلام نبيه ﷺ. من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] وقوله: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وقوله ﴿سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ۝٧ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧-٨] فالشهيق والغيظ استعارتان، وقوله: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ [هود: ٤٤] وكثير من هذا لو تقصى لطال جداً»[2].

وأقول: لا نزاع أن فى «طغى» و«سكت» فى الآيتين الحكيمتين استعارة. وهى إما تصريحية تبعية، وإما مكنية فيهما، ويجوز فى «سكت» أن تكون استعارة تمثيلية منظورا فيها إلى مجموع التركيب الحكيم. أما «شهيقا» و«الغيظ» و«يا أرض ابلعى» فلا يبعد أن تجرى مجرى الحقائق. فأهوال الآخرة لا تقع تحت حصر ولا تكييف وأمر الله الأرض بابتلاع الماء جائز صدوره عن القدرة الإلهية وأيًّا كان الأمر فإن المعول عليه - هنا - إقرار ابن رشيق بوقوع المجاز فى كتاب الله فى عصر يعتبر مبكرًا على عصر الإمام ابن تيمية أشهر منكرى المجاز من الأقدمين.

---

(١) الإيضاح (٤٢٣)، شرح د. محمد عبد المنعم خفاجى.

(٢) العمدة (١/ ٢٧٥).

ومن الحديث الشريف ساق ثلاث صور زاعمًا أن فيها استعارة والواقع أن الاستعارة لم تظهر إلا فى واحدة منها وهى «دع داعى اللبن» وقدم لها فقال: «وقوله لحالب حلب ناقة.. وفسره بقوله: يعنى بقية من اللبن فى الحلب»[1].

أراد الرسول عليه السلام: أن يبقى الحالب بعض اللبن فى الضرع ولا يستحلبه كله ليتداعى اللبن من مقاره فى جسم الناقة إلى مقره فى الدرة. وللحديث روايات متعددة رواه الإمام أحمد فيها ورجال إحداها ثقات[2].

ووجه الاستعارة فيها بأن شبهت بقية اللبن فى الضرع ليكون سببا فى تجمع اللبن من العروق فى الدرة بالداعى الذى يدعو اللبن للتجمع.

وصفوة القول فإن ابن رشيق بمباحثه هذه فى المجاز بوجه عام، وفى الاستعارة بوجه خاص واحد من أعلام سلف الأمة الأفذاذ لم ير حرجا من القول بوقوع المجاز فى القرآن العظيم، وفى اللغة، بل أدرك - كغيره من المحققين - أن المجاز مذهب من مذاهب البيان والتعبير فى اللغة العربية العملاقة لغة التنزيل الحكيم المعجز، كما أن مباحثه تدل على شيوع هذه الفكرة عند غيره من الأدباء والنقاد، وهذا يضعف دعوى منكرى المجاز سواء قصروا الإنكار على البيان القرآنى أو عموا به اللغة كلها، فهى دعوى لم يقم عليها دليل صحيح.

٨- ضياء الدين بن الأثير[3]

ابن الأثير هو من هو علمًا وأدبًا وشهرة وأثرًا، وقد عمدنا عمدا أن نجعله ختام من نستشهد بمباحثهم فى فكرة المجاز عند الأدباء والنقاد منذ نشوء هذه الفكرة على أيدى الرواد الأوائل من سلف الأمة إلى القرن الثامن الذى توفى فيه أبو العباس أحمد بن تيمية أشهر منكرى المجاز من القدماء تمهيدا لمواجهة آراء المنكرين التى تركوها فى مصنفاتهم.

---

(١) العمدة (١/ ٢٧٥).

(٢) انظر البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف (٢/ ٣٢٤) للشريف إبراهيم بن محمد الدمشقى الحنفى.

(٣) هو أبو الفتح نصر الله بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم المتوفى ببغداد سنة ٦٣٧ وله ترجمات فى ابن خلكان (٥/ ٣٨٩) وشذرات الذهب (٥/ ١٨٧) وعبر الذهبى (٥/ ١٥٦) وغيرها.

ومصدرنا الذى نستقى منه موقف الأديب الناقد ضياء الدين بن الأثير هو كتابه المعروف: «المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر» وهو أثر خالد له وزنه فى مباحث الأدب والنقد والبلاغة.

وإنما آثرنا أن يكون ابن الأثير مسك ختام الأدباء والنقاد الذين عرضنا لمباحثهم فى هذا المجال، لأن ابن الأثير قد قام فى هذا الميدان بعملين جليلين:

أحدهما: إفراده فصلا للحقيقة والمجار[1] أثبت فيه وجود المجاز وناقش آراء نفاته ومانعيه، مؤيدا ما قال بالدليل.

والثانى: أفرد فصلا للحديث عن الاستعارة أورد فيه كثيرا من المسائل المتعلقة بها وبغيرها من الفنون البلاغية وندير حديثنا حسب الخطة التى وضعها هو نفسه فى كتابه الفريد.

• الحقيقة والمجاز:

بالغ ابن الأثير فى الثناء على مبحث الحقيقة والمجاز، وعبارته فى ذلك أعدل شاهد على ما نقول: «وهذا الفصل مهم كبير من مهمات علم البيان، بل هو علم البيان بأجمعه؛ فإن فى تصريف العبارات على الأسلوب المجازى فوائد كثيرة»[2]، ثم يدلف من هذا التمهيد إلى ضبط معنى كل من الحقيقة والمجاز فقال: «فأما الحقيقة فهى اللفظ الدال على موضوعه الأصلى».

وأما المجار فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له فى أصل اللغة وهو مأخوذ من جار من هذا الموضع إلى هذا الموضع إذا تخطاه إليه[3] فهو مفعل بمعنى فاعل. وغيره يجوز أن يكون بمعنى مفعول.

لقد مس ابن الأثير لب الحقيقة فى تعريفه للحقيقة والمجاز، فجاء كلامه قريبًا جدًّا من الضوابط الدقيقة التى وضعها علماء هذا الفن لكل من الحقيقة والمجار[4]. ومدار الأمر عنده على أن للكلمة معنى وضعيًّا يفهم منها عند الإطلاق. وهذه هى

---

(١) المثل السائر (١/ ١٠٥).
(٢) نفس المصدر (٢/ ٧٠).
(٣) المثل السائر (١/ ١٠٥).
(٤) انظر المطول وشروح التلخيص (مبحث الحقيقة والمجار).

الحقيقة اللغوية. فإذا انتقلت الكلمة من دلالتها اللغوية الوضعية إلى معنى آخر لم توضع له فهى مجاز حينئذ. ومدار المجاز - عنده - على النقل مع نصب قرينة دالة على إراد المعنى المجازى وإهمال المعنى اللغوى. وهذا هو المجاز فى أدق صوره عند علماء البيان[1].

ولكن ابن الأثير يجانبه الصواب فى أول تمثيل ساقه على المجاز إذ قال: «كقولنا: زيد أسد، فإن زيداً إنسان، والأسد هذا الحيوان المعروف، وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية أى عبرنا من هذه إلى هذه لوصلة بينهما، وتلك الوصلة هى صفة الشجاعة»[2].

المحققون على أن هذا تشبيه بليغ لا مجاز فيه، وهو كل تشبيه حذف منه الوجه والأداة وبقى طرفاه.

ويفرق ابن الأثير بين المجاز وبين الاتساع المحض، بأن المجاز ما كان النقل فيه لوصلة - يعنى العلاقة أو الجامع بين المنقول منه والمنقول إليه - فإذا كان النقل بلا صلة، فهو الاتساع المحض عنده. وقد مثل له بقوله: «كقولهم فى كتاب كليلة ودمنة: قال الأسد وقال الثعلب، فإن القول لا وصلة بينه وبين هذين بحال من الأحوال، وإنما أجرى عليهما اتساعًا محضًا لا غير»[3].

ابن الأثير - هنا - يضع الباحث أمام قضية مهمة، وهى القصص الذى يجرى على لسان الحيوانات. كما فى كتابى كليلة ودمنة، ورسائل إخوان الصفا وما جاراهما من عمل المحدثين كشوقى أمير الشعراء. فهو يرى أن الوقائع والأحداث المسندة إليها لا مجاز فيها وإنما هى اتساع محض. وهذا رأى له قيمته، ولكن ما الذى يمنع من أن نجعل «القصة» الحيوانية كلها استعارة تمثيلية، بكل كلياتها وجزئياتها أو نعتبر التصرفات والأقوال التى تصدر عنها، وهى لا تصدر إلا عمن يعقل، من قبيل الاستعارة المكنية على تشبيه «الحيوان» بالعاقل وحذف المشبه به

(١) لكن كلام ابن الأثير ينطبق على المجاز اللغوى. دون غيره من المجازات.
(٢، ٣) المثل السائر: (/١٠٦).

والرمز إليه بخاصة من خواصه، وهى - هنا - التصرف والقول؟ وعلى أية حال فإن ابن الأثير يضيف - هنا - إلى معنى الاتساع إضافة جديدة، لم ترد فى كتب السابقين من النحاة واللغويين، والأدباء والنقاد. وحتى هذا الموضع من هذه الدراسة فإن الاتساع فى اللغة يفيد ثلاثة معان هى:

١- يطلق ويراد منه المعنى المجازى.

٢- يطلق ويراد منه مطلق الخروج عن الأساليب المألوفة فى اللغة. وهذان المعنيان عرفا منذ وضع سيبويه كتابه المشهور.

٣- يطلق ويراد منه غير المعنى المجازى، وغير مخالفة المألوف وهو الاتساع المحض. وهذا من مصطلحات ابن الأثير فى كل فعل أو قول أسند إلى «الحيوانات» وهى غير صالحة، لأن تصدر عنها.

• الرد على منكرى المجاز:

ثم انتقل ابن الأثير للرد على منكرى المجاز، وتضمن هذا الموقف الرد على من قال: إن اللغة كلها مجاز. كلا الفريقين مجانب للصواب، كما يقول ابن الأثير: «وقد ذهب قوم إلى أن الكلام كله حقيقة، لا مجاز فيه، وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لا حقيقة فيه؟ وكلا هذين المذهبين فاسد عندى»[(١)].

ويأخذ فى البيان فيقول: «وتحرير ذلك بأن أقول: المخلوقات كلها تفتقر إلى أسماء يستدل بها عليها؛ ليعرف كل منها باسمه من أجل التفاهم بين الناس. وهذا يقع ضرورة لابد منها، فالاسم الموضوع بإزاء المسمى هو حقيقة له، فإذا نقل إلى غيره صار مجازًا»[(٢)].

ثم يأخذ فى سياق التمثيل فيقول: «ومثال ذلك أنا إذا قلنا «شمس» أردنا به هذا الكوكب العظيم، الكثير الضوء، وهذا الاسم له حقيقة؛ لأنه وضع بإزائه، وكذلك إذا قلنا «بحر» أردنا به هذا الماء العظيم المجتمع الذى طعمه ملح، وهذا الاسم له حقيقة؛ لأنه وضع بإزائه..».

---

(١) المثل السائر (١/١٠٦).

(٢) المصدر نفسه (١/١٠٧).

«فإذا نقلنا «الشمس» إلى الوجه المليح استعارة، كان ذلك له مجازًا لا حقيقة، وكذلك إذا نقلنا «البحر» إلى الرجل الجواد استعارة كان ذلك له مجازًا لا حقيقة»[1].

ابن الأثير هنا موفق كل التوفيق فى تمثيله للحقيقة وللمجاز، وقد ذكر من أركان المجاز اثنين، أحدهما صراحة، وهو النقل، والثانى تضمنه كلامه وهو «الجامع» فقد أومأ إليه فى الموضعين بقوله «الوجه المليح» وقوله «الرجل الجواد» وانتقل بعد ذلك يرد على شبه منكرى المجاز فقال: «فإن قيل إن الوجه المليح يقال له «شمس» وهو حقيقة فيه؟ وكذلك البحر يقال للرجل الجواد، وهو حقيقة فيه؟ فالجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما: نظرى، والآخر وضعى»[2].

وخلاصة الوجه النظرى - عنده - أنه لو كان كلام المعارض صحيحًا لكانت دلالة «البحر» على الماء العظيم وعلى الرجل الجواد بالاشتراك، وكذلك دلالة «الشمس» على الكوكب المعروف وعلى الوجه المليح، فإذا ورد أحد اللفظين مطلقًا بلا قرينة لم يتبين المراد منه. والذى نراه فى هذين اللفظين أنهما عند الإطلاق لا يفهم منهما إلا الكوكب والماء. ورتب ابن الأثير على هذا بطلان دعوى المعارض.

ثم أورد على هذه الإجابة اعتراضًا حاصله: أن بعض الألفاظ إذا أطلق لم يفهم منه إلا المجاز دون الحقيقة مثل كلمة «الغائط» إذ لا يفهم منها إلا قضاء الحاجة، وهى فى الأصل: المطمئن من الأرض.

ورد هذا بأن هذا الفهم إنما هو للعوام دون الخواص الذين يعلمون أصل الوضع. والعوام لا يستدل بفهمهم، ودلل على هذا بأن هذه الكلمة «الغائط» لما أريد منها المعنى المجازى فى القرآن العظيم قرنت بكلمات تصرف معناها إلى المجاز دون الحقيقة»[3].

هذه خلاصة أمينة لما ذكره فى الوجه النظرى أما الوجه الوضعى فيقول فيه: «إن المرجع فى هذا وما يجرى مجراه إلى أصل اللغة التى هى وضع الأسماء على

(١، ٢) المثل السائر (١/١٠٨).

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [المائدة: ٦].

المسميات، ولم يوجد فيها أن الوجه المليح يسمى شمسًا، ولا أن الرجل الجواد يسمى بحرًا، وإنما أهل الخطابة، والشعر توسعوا فى الأساليب المعنوية فنقلوا الحقيقة إلى المجاز، ولم يكن ذلك من وضع اللغة فى أصل الوضع، ولهذا اختص كل منهم - يعنى الشعراء والخطباء - بشىء اخترعه فى التوسعات المجازية»[1].

واستشهد المؤلف على توسعات الشعراء بقول امرئ القيس: «قيد الأوابد» فى وصفه للفرس من البيت المشهور فى معلقته:

وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد «قيد الأوابد» هيكل

وهذه العبارة «قيد الأوابد» لم تعرف قبل امرئ القيس كما استشهد بقوله عليه السلام فى الحرب: «الآن حمى الوطيس»[2] قائلاً: إن الوطيس فى الأصل هو «التنور» فنقل إلى الحرب استعارة.. وواضع اللغة لم يذكر من ذلك شيئًا[3].

• وجه الاستدلال بما ذكر:

أما وجه استدلال ابن الأثير بذكره الحديث وعبارة امرئ القيس فإن المجاز لو كان من أصل الوضع اللغوى فلم يكن لأحد أن يزيد فى اللغة شيئًا لم يقله واضعوها. فدل استعماله عند الشعراء والخطباء على أنه نقل من الوضع وليس وضعًا حقيقيًا[4].

ورد ابن الأثير هنا تضمن مواجهة الرأيين اللذين قال إنهما فاسدان، وهما دعوى إنكار المجاز، ودعوى كون اللغة كلها مجازًا. لأنه أثبت أن اللغة فيها الحقائق وفيها المجازات، لكن تصديه لمنكرى المجاز كان أقوى.. وعلى كل فإن المؤلف لم يعرض لشبه منكرى المجاز استقراء، وإنما عرض لبعض يسير منها.

بل إن الذى عرض له هو من أضعف شبه المنكرين، وما تزال لهم شبه أخرى أدخل من هذه فى مجال إنكار المجاز. وسيأتى دورها فى هذه الدراسة فى قسم منكرى المجاز إن شاء الله.

---

(١) المثل السائر (١/١٠٩). (٢) المجازات النبوية.

(٣) نفس المصدر والموضع، وقد نقلناه ملخصا.

(٤) انظر نفس المصدر (١/ ١١٠).

وذكر المؤلف بعد هذا بعض القضايا المتعلقة بالمجاز مثل أن المجاز دلالته خاصة والحقيقة دلالتها عامة، فلفظ عالم يطلق على كل من حصل علمًا بخلاف المجاز.

ومثل أن كل مجاز لابد أن تكون له حقيقة ولا يلزم أن يكون لكل حقيقة مجاز. والفكرة الأولى موضع نزاع بين أهل هذا الفن، أما الثانية فلا نزاع فيها[1].

ومثل ما فى المجاز من فخامة وتخييل تخلو منه الحقيقة، كما تعرض لموضوع ذى خطر وهو متى يحسن استعمال المجاز ومتى يحسن استعمال الحقيقة. ولطرافة هذا الموضوع ننقل عبارته فيه بالحرف:

«واعلم أنه إذا ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه فانظر: فإن كان لا مزية لمعناه فى حمله على طريق المجاز فلا ينبغى أن يحمل إلا على طريق الحقيقة، لأنها هى الأصل، والمجاز هو الفرع ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة. مثال ذلك قوله البحترى:

مهيب كحد السيف لو ضربت به ذرا أجأ ظلت وأعلامها وهدا[2]

ويروى أيضًا: «لو ضربت به طلى أجأ جمع طلية، وهى: العنق. فهذا البيت لا يجوز حمله على المجاز؛ لأن الحقيقة أولى به. ألا ترى أن الذرا جمع «ذروة» وهو أعلى الشىء، يقال ذروة الجبل أعلاه والطلي وهى العنق، والعنق أعلى الجسد، ولا فرق بينهما فى صفة العلو هنا. فلا يعدل إذًا إلى المجاز إذ لا مزية له على الحقيقة».

وهكذا كل ما يجىء من الكلام الجارى هذا المجرى، فإنه إن لم يكن فى المجاز زيادة فائدة على الحقيقة لا يعدل إليه[3].

لرأى ابن الأثير هذا قيمته، ولكن الباحث يختلف معه فى المثال الذى استشهد به؛ لأن فى «الطلى» معنى ليس فى «الذرا» سوى العلو. فذروة الجبل أعلاه ولكن

---

(١) مرجع هذه الملخصات فى المثل السائر: (١/ ١١٠).

(٢) ديوان البحترى: (١/ ١١٠)، وأجأ جبل والوهد المكان المنخفض.

(٣) المثل السائر: (١/ ١١٢).

لا حياة فيها، وطلى الشيء وهو عنقه لا يكون إلا لذى روح. فالعنق فيه حياة وإذا أزيل عن موضعه هلك صاحبه. واستعارة الطلى فى بيت البحترى فى الرواية الثانية تلائم المعنى المراد؛ لأن الشاعر أراد تحطيم الجبل، وكذلك من يزال عنقه فإنه يهوى ساقطًا. فللمجاز هنا فائدة ومعنى لا يأتى عن طريق الحقيقة ولهذا نقول: إن القاعدة التى وضعها ابن الأثير لاستعمال المجاز صحيحة وهى المعبر عنها عند البيانيين بالسر البلاغى، ولكن التمثيل لها ببيت البحترى هذا غير صحيح.

• المجاز أعم من الاستعارة:

قلنا إن ابن الأثير تحدث عن المجاز فى موضعين من كتابه: «المثل السائر» الأول خصه بالمجاز، وهو الذى فرغنا منه، والثانى خصه بالاستعارة ولكن أعاد الكلام فيه عن المجاز باعتباره أعم من الاستعارة، وأن الاستعار جزء منه، وهو الموضع الذى نعرض له الآن. وفى هذا يقول المؤلف: «والكلام فى هذا - يعنى الاستعارة- يحتاج إلى إعادة ذكر المجاز وإدخاله فيه ليتقرر ويتبين»[1].

ثم يقول: «والذى انكشف لى بالنظر الصحيح أن المجاز ينقسم قسمين: توسع فى الكلام وتشبيه. والتشبيه ضربان: تام، وتشبيه محذوف فالتشبيه التام أن يذكر المشبه والمشبه به، والتشبيه المحذوف أن يذكر المشبه دون المشبه به[؟!] ويسمى استعارة»[2].

«وأما التوسع فإنه يذكر للتصرف فى اللغة لا لفائدة أخرى، وإن شئت قلت: إن المجاز ينقسم إلى توسع فى الكلام وتشبيه واستعارة، ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة فأيها وجد كان مجازًا»[3].

هذا التقسيم خاص بابن الأثير، وقد جعل التوسع الذى يخلو من الفائدة نوعًا من المجاز. وفى هذا خلاف لما قرره من قبل من أن النقل إذا خلا من الفائدة فالحقيقة أولى به. ويمكن الدفاع عنه بأنه هناك يرسم طريقة مثلى لاستعمال المجاز، وهنا يقرر حكمًا للواقع الفعلى[4].

(١، ٢، ٣) المثل السائر: (٢/ ٧١).

(؟!) هكذا فى الأصل. والعبارة مبهمة وهى إشارة ناقصة إلى الاستعارة المكنية.

(٤) أى للحكم على النصوص التى خلا النقل فيها من الفائدة وإن لم تكن مرضية عنده.

ويقسم التوسع قسمين بعد التفرقة بين الاستعارة والتشبيه واشتباه التشبيه البليغ بها ويطيل الكلام فى هذا الفرع[1]، أما قسما التجوز الذى عنده فهما: «أحدهما يرد على وجه الإضافة واستعماله قبيح لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه.. ولا يستعمل هذا الضرب من التوسع إلا جاهل بأسرار الفصاحة والبلاغة، أوساه غافل يذهب خاطره إلى استعمال مالا يجوز ولا يحسن، هكذا يقول: ثم يمثل لهذا الضرب يقول أبو نواس:

بح صوت المال مما منك يشكو ويصيح

ثم ينقده فيقول: بح صوت المال من الكلام النازل بالمرة ومراده من ذلك أن المال يتظلم من إهانتك إياه بالتمزيق فالمعنى حسن، والتعبير قبيح[2].

ويقدم عليه قول مسلم بن الوليد فى معناه وهو:

تظلم المال والأعداء من يده لازال للمال والأعداء ظلامًا

ولم يبين المؤلف سر استحسانه لبيت مسلم[3]. ولعله أراد أن مسلمًا أثبت للمال تظلمًا ولم يصرح بكيفيته، أما أبو نواس فقد جعل له صوتًا، وجعل للصوت بحة، وأيا كان سر إعجابه فإن قول مسلم ليس من قبيل التوسع العارى من الفائدة، ففيه استعارة لطيفة فجعل المال كأنه يحس بالظلم ويتظلم فأضفى عليه لونًا من ألوان الشعور والحياة.

وعاب على أبى نواس قوله:

ما لرجل المال أمست تشتكى منك الكلالا

قال: فإضافة «الرجل» إلى «المال» أقبح من إضافة الصوت وهذا كلام طيب، لأن فى كل من إضافة الصوت والرجل إلى المال تكلفًا. وأقبحية إضافة «الرجل» إلى المال لأن المال قد يكون له صوت كما قيل - حين يوضع أو يوزن ولكن ليس له رجل. وعاب قول أبى تمام فى النوى:

وكم أحرزت منكم على قبح قدها صروف النوى من مرهف حسن القد

(١) المثل السائر (٢/ ٧٢- ٧٨).

(٢) نفس المصدر والموضع. والبيت فى ديوان أبى نواس (٧٠).

(٣) انظر المثل السائر (٢/ ٧٨).

قال: «فإضافة «القد» إلى «النوى» من التشبيه البعيد البعيد، وإنما أوقعه فيه المماثلة بين القد والقد»[1].

وكذلك قوله يمدح ابن المستهل:

بلوناك: أما كعب عرضك فى العلا فعال، وأما خد مالك أسفل

قال: «كعب عرضك وخد مالك» مما يستقبح ويستنكر، ومراده من ذلك أن عرضك مصون ومالك مبتذل، إلا أنه عبر عنه أقبح تعبير»[2].

وأيًا كان الأمر فإن اعتبار هذا النوع توسعًا لا يخرجه عن قسمى الاستعارة والتشبيه - على حد قوله - بيد أن المجاز فيهما معيب لما فيه من تكلف وفتور.

أما الضرب الثانى من ضربى التوسع فهو ما يأتى عن طريق الإضافة وحكمه - عنده - أنه حسن لا عيب فيه، وقد مثل له أولاً بآيتين من القرآن الحكيم، وبحديث شريف إحدى الآيتين هى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].

والثانية: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٩].
وأما الحديث فقوله عليه السلام فى شأن جبل أحد: «هذا جبل يحبنا ونحبه»[3].

وعلق على الآية الأولى فقال: «فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسع لأنهما جماد، والنطق إنما هو للإنسان لا للجماد، ولا مشاركة ها هنا بين المنقول والمنقول إليه»[4].

وعلق على الحديث فقال: «فإضافة المحبة إلى الجبل من باب التوسع إذ لا مشاركة بينه وبين الجبل الذى هو جماد»[5].

وقول المؤلف ليس مسلمًا على إطلاقه فمخاطبة السماء والأرض وإجابتهما المخاطب الذى هو «الله» ليست بمنكرة ولا يلزم أن يكون هذا توسعًا ومجازًا فالحقيقة فيه قوية، وقد ناقش ابن قتيبة هذه المسألة بما يدفع كل اعتراض[6].

أما إسناد الحب إلى الجبل فى هذا الخبر الخاص فله وجه من التأويل.

---

(١) العمدة (١/ ٢٧٠) ابن رشيق.
(٢) انظر المثل السائر (٢/ ٧٩- ٨٠).
(٣) الترغيب والترهيب.
(٤، ٥) المثل السائر (٢/ ٨١).
(٦) تأويل مشكل القرآن (٧٨- ٨٢).

وينتقل من هذه الصور الثلاث ليعمم الحكم على ظواهر أدبية فنية متعددة ويخضعها لقاعدة واحدة أو يضعها في إطار عام واحد.

فليس هذا التوسع ضيق الدائرة، بل يشمل عنده ما عرف عن الشعراء الأقدمين ومن جاء بعدهم من مخاطبة الربوع والديار ومساءلة الأطلال والأحجار، وفي ذلك يقول: «وعلى هذا ورد مخاطبة الطلول ومساءلة الأحجار كقول أبي تمام:

أميدان لهوى من أتاح لك البلى؟ فأصبحت ميدان الصبا والنجائب[1]

وكقول أبي الطيب المتنبي:

أثلث فإنا أيها الطلل تبكي وترزم تحتنا الإبل[2]

فأبو تمام ساءل ربوعًا عافية، وأحجارا دارسة، ولا وجه هنا إلا مساءلة الأهل، كالذي في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢][3] أي أهل القرية، وكل هذا توسع في العبارة إذ لا مشاركة بين رسوم الديار وبين فهم السؤال والجواب»[4].

سبق أن أطلق المؤلف على الأقوال المسندة إلى الحيوانات مصطلح «الاتساع» من غير وصلة، وأطلق هنا على مخاطبة الجمادات مصطلح «التوسع» وكان حريا به أن يجعلهما ظاهرة واحدة ويفسرها تفسيراً واحداً. ولكن كلامه عنهما غير واضح. فهل الاتساع عنده هو غير التوسع؟ أم هما بمعنى واحد؟ كلا الاحتمالين وارد، لأنه خص الأول بالعجماوات وهي من الحيوانات، وخص النوع الثاني كما ترى بالجمادات.

وأيا كان مراده فإن هذه من الطرق الفنية التي يعبر بها الشاعر أو الأديب أو الفيلسوف عن معان تدور في نفسه، ويودعها ألفاظه ليكشف عنها بالأسلوب الذي ارتضاه وهو لا يصدر أقوالاً على ألسنة الحيوانات إلا بعد أن يهبها فهمًا وإدراكًا ولا يخاطب الربوع البالية، ولا المنازل العافية إلا بعد أن يهبها حياة وحركة، والعبرة ليست بطريقة التعبير وحدها وإنما بما كشف عنه من معان، وكشف به من تصورات.. ولنضرب لذلك مثلين:

أحدهما قول الشاعرة ليلى الأخيلية ترثي أخاها الوليد بن طريف:

أيا شجر الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف؟!

---

(١) ديوان أبي تمام (٤١).
(٢) ديوان المتنبي (٣/ ٢٩٩).
(٣) المثل السائر (٢/ ٨٢).
(٤) انظر الإيضاح (٣٥٠) شرح د. محمد عبد المنعم خفاجي.

فهى تنادى شجراً وتوبخه على الإيراق، لأن حاله هذه تشعر بأنه لم يجزع على موت أخيها الوليد، والمعنى من هذا كله أن أخاها كان ذا خطر فكل شيء حزن عليه، أو ينبغى أن يحزن عليه.

والثانى قول المتنبى يخاطب ديار أحبائه[1].

لك يا منازل فى القلوب منازل أقفرت أنت، وهن منك أواهل

يخاطب الشاعر منازل أحبائه الدارسة، ويقول إن لها فى القلوب منازل آهلة بالحب والوفاء، وإن كانت منازل الأحبة، قد خلت منهم.

لقد اتخذ الشاعر من مخاطبة الديار وسيلة من وسائل الكشف عما فى مشاعره من الوفاء الجميل والحب المستمر لأحبائه الذين كانوا يقطنونها. والوفاء سجية الكرام. وهو لم يخاطب الديار إلا بعد أن وهبها حياة وحركة ووعيا فعاملها معاملة الأحياء العقلاء.

فليست العبرة إذًا بوسيلة التعبير وحدها وإنما بالمدلول الذى يشيع فى التعبير روحًا ويضفى عليه رونقًا وبهاء.

ولسنا مع ابن الأثير فى تقسيمه الثلاثى للمجاز على النحو الذى ذكره فالاستعارة مرحلة عليا من مراحل التشبيه، وهى وليدته دائمًا سواء كانت مصرحة أو مكنية، فمن أين جاء ابن الأثير بهذا القسم - التشبيه - والاستعارة لا تنفك عنه بحال، اللهم إلا إذا أراد التشبيه البليغ، لأنه مضطرب فيه فمرة يقول إنه مجاز[2]، ومرة يقول إنه تشبيه محض لا مجاز فيه[3]، وإن كان هو الأظهر عنده؟

أما الاتساع أو التوسع فليسا بقسم من أقسام المجاز - كما زعم - وإنما هو وصف من أوصاف المجاز وغير المجاز. وبهذا يظهر فساد قول المؤلف: «فإذ قد تحقق وتبين وأشرت إليه من هذا الموضع فالمجاز لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة: إما توسع، وإما تشبيه أو استعارة وإذا حققنا النظر فى الاستعارة والتشبيه

---

(١) ديوان المتنبى. (٢) انظر المثل السائر (١/ ١٥٥- ١٠٦).

(٣) انظر نفس المصدر (٢/ ٧٦- ٧٧).

وجدناهما أمـرًا قياسيًّـا فى حمل فرع على أصل لمناسبـة بينهما وإن كان يفـترقان بحدهما وحقيقتهما»[1].

وفساد هذا القول من حيث التقسـيم الثلاثى على الوجه الذى ذكره ظاهر، كما قدمنا. أما قوله إن الاستعارة والتشبيه يفترقان فى حديهما وحقيقتيهما، فالظاهر أنه يريد بالتشبـيه الذى ذكره واحدًا من أقسـام المجاز. وإن صح هذا فكلامه - هنا - مردود. لأن التشبيه المفهوم من الاستعارة هو الاستعارة نفسها فلا فرق بينهما إذن؟

وإن أراد التشبيه الذى هو دون الاستعارة، وإن كان بليغًا، فليس من حقه درجة فى أقسام المجاز. وقد عرفنا أن الأظهر عنده فى التشبيه المحذوف الوجه والأداة أنه تشبيـه وليس استعارة، وفيه يقـول: «وإذا كان الأمر كذلك فالفرق بين الاسـتعارة والتشبـيه هو ما قدمت لك القـول فيه من أن الاستـعارة لا تكون إلا بحث يطوى ذكر المستـعار له. فتأمل مـا أشرت إليه وتدبره، حتى تعلم أنـى ذكرت لك ما لم يذكره أحد غيرى على هذا الوجه»[2].

هـذا مذهبه بكل وضوح. أما ادعاؤه أنه ذكر فى الفـرق بين الاستعارة والتشبيه ما لم يذكره أحد غـيره على هذا الوجه فادعاء مدفـوع؛ لأن أول من فصل القول فى هذا الموضوع هو القاضى عـلى بن عبد العزيز الجرجـانى، وكل من جاء بعده هم عالة عليه فيه، ومنهم ابن الأثير الذى قرأ كتابه وأفاد منه[3].

• قرينة المجاز فى مباحث ابن الأثير:

من المباحث المهمة التى عرض لها ابن الأثير فى قـضية المجاز، مبحث القرينة، وهو مبحث جديد لم نره من قبل لا عند النحاة واللغويين ولا عند الأدباء والنقاد، صحيح أن بعض الرواد قـد أشار إلى القرينة إشارة مجـملة فى تحليلة لبعض صور المجاز، أما إن أحدهم قد نص على القرينة نصًّا صريحًا، وبين توقف المجاز عليها فذلك ما لم نحظ به عند رائد سابق قبل ابن الأثير ممن عرضنا لمباحثهم فى المجاز، سواء أدركوه وسموه باسمه، أو وقفوا عند حد التحليل والشرح.

---

(١) المثل السائر (٢/ ٢٨٣).
(٢) نفس المصدر (٢/ ٢٧٦).
(٣) انظر الوساطة (٤٠).

ولأهمية كلام ابن الأثير ننقل نصه فى القرينة بالحرف وإن كان فيه طول. وهذا نصه: «إلا أن هذا الموضع - يعنى المجاز - لابد فيه من قرينة تفهم من فحوى اللفظ، لأنه إذا قال القائل: رأيت أسدًا، وهو يريد رجلاً شجاعًا، فإن هذا القول لا يفهم منه ما أراد، وإنما يفهم منه أنه أراد الحيوان المعروف بالأسد، لكن إذا اقترن بقوله هذا قرينة تدل على أنه أراد رجلاً شجاعًا، اختص الكلام بما أراد، ألا ترى إلى قول الشاعر: عجل القضيب وأبطأ الدعص[1] «فإنه دل عليه من نفس البيت؛ لأن قوله: «فرعاء إن نهضت» دليل على أن المراد هو القد والردف؛ لأن القضيب والدعص لا يكونان لامرأة فرعاء تنهض لحاجتها، وكذلك كل ما يجيء على هذا الأسلوب؛ لأن المستعار له - وهو المنقول إليه - مطوى الذكر»[2].

ابن الأثير فى حديثه عن القرينة وإن لم يبلغ مبلغ البلاغيين فيها من حيث أنواع القرينة وبم تكون فإن حديثه يعتبر خطوة إلى الإمام فى موضوع الدرس لم يخطها أحد من سابقيه الذين تتبعنا مباحثهم حتى الآن. وهذا - مع إيجازه - دليل قاطع على تضلع ابن الأثير فى العلوم البلاغية بعامة، وفى مبحث المجاز بخاصة وإن جانبه الصواب فى بعض المواضع.

• نقده لكتابات السابقين:

عرض ابن الأثير لبعض كتابات السابقين فى المجاز، كنقده لأبى الفتح عثمان ابن جنى، ونقده للإمام حجة الإسلام الغزالى رحمهما الله. ونضرب صفحًا عن نقده لابن جنى، ونعرض فى إيجاز لنقده للإمام الغزالى محاولين التعرف على الصواب مع من منهما؟ الناقد أم المنقود؟ ومن الله العون.

• أقسام المجاز عند الغزالى ورأى المؤلف فيها:

قدم ابن الأثير لنقده آراء الغزالى فى المجاز بمقدمة قصيرة بين فيها أنه اطلع على كتاب للإمام الغزالى فى أصول الفقه ضمنه مبحثًا عن المجاز وقسمه فيه أربعة عشر

---

(١) عجز بيت وتمامه:

فرعاء إن نهضت لحاجتها ... عجل القضيب وأبطأ الدعص

(٢) المثل السائر (٢/ ٢٨٤).

قسمًا. وأن تلك الأقسام لا تخرج عن الأقسام الثلاثة التى قسم ابن الأثير المجاز إليها. ثم شرع فى نقدها على النحو التالى[1].

١- القسم الأول عند الغزالى «ما جعل للشىء بسبب المشاركة فى خاصة» ومثل له بإطلاق الأسد على الرجل الشجاع. والحمار على البليد ويرى ابن الأثير أن هذا القسم داخل فى «الاستعارة» إن ذكر المنقول وحده. وكلام ابن الأثير - هنا صحيح[2].

٢- القسم الثانى - عنده - تسمية الشىء باسم ما يئول إليه، مثل له بقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] وابن الأثير يرى أن هذا القسم داخل فى قسم الاستعارة، لأن الخمر من العنب؟ وهذا غير صواب لأن البلاغيين مجمعون أنه مجاز مرسل لا استعارة. فليس ابن الأثير على صواب فيما قال. وعلاقته عند البلاغيين ما يئول إليه: عنبًا يصير خمرًا.

٣- القسم الثالث: تسمية الشىء باسم فرعه، كقول الشاعر: وما العيش إلا نومة وتشوق وتمر على رأس النخيل وماء[3] فسمى الرطب تمرًا. وهذا القسم عند ابن الأثير داخل فى باب الاستعارة عنده وابن الأثير - هنا - مخالف لما استقر عليه رأى البلاغيين، لأنهم يعدونه من صور المجاز المرسل الذى علاقته ما يئول إليه؛ لأن الرطب إذا جف صار تمرًا.

٤- القسم الرابع: عند الغزالى: تسمية الشىء باسم أصله.

ومثل له بقولهم للآدمى «مضغة» وابن الأثير يجعله من قسم الاستعارة [4] وهذا خطأ؛ لأنه كذلك - مجاز مرسل علاقته اعتبار ما كان.

٥- القسم الخامس: «تسمية الشىء بدواعيه» ومثل له بتسميتهم الاعتقاد قولاً. وابن الأثير يجعله من قسم الاستعارة[5]، وهذا فيه ضعف لأن من قال شيئًا كان

---

(١) لن نذكر نص المؤلف خشية التطويل بل نلخصه تلخيصا أمينا بعون الله.

(٢) المثل السائر (٢/ ٨٨).

(٣) المثل السائر (٢/ ٨٩).

(٤، ٥) نفس المصدر (٢/ ٩٠).

مظنة اعتقاده، ومن اعتقد شيئًا لهج به لسانه. فهو مرسل علاقته «اللازمية» لأن كلا منهما ملازم للآخر ما لم يكن القائل منافقًا. وهذا خلاف الأصل فلا يقاس عليه.

٦- القسم السادس: تسمية الشيء باسم مكانه كقولهم للمطر «سماء» لأنه ينزل من السماء. والمؤلف يرى أن هذا القسم يدخل فى قسم الاستعارة عنده، أو هو حقيقة لا مجاز فيها[١]. وهذا غير صحيح باحتمالية. فالمثال من المجاز المرسل. وأمره مشهور لأن السماء حقيقة هو ذلك السقف الذى يتبادر إليه الفهم عند الإطلاق.

٧- القسم السابع: عند الغزالى «تسمية الشيء باسم مجاروه» كقولهم للقربة «راوية» وإنما الراوية الجمل الذى يحملها قال ابن الأثير وهذا القسم من باب «التوسع»[٢] الذى هو أحد أقسام المجاز الثلاثة عنده والمعروف عند علماء البيان أنه مجاز مرسل علاقته المجاورة.

٨- القسم الثامن: «تسمية الشيء باسم جزئه» كإطلاق الوجه على صاحبه، وابن الأثير يجعله من قسم الاستعارة، والصحيح أنه مجاز مرسل علاقته الجزئية حيث أطلق الجزء وأريد الكل.

٩- القسم التاسع: «تسمية الشيء باسم ضده» كالجون للأسود والأبيض. وقال ابن الأثير: إنه من باب المشترك ولا مجاز فيه[٣]، وهذا حق وصواب.

١٠- القسم العاشر: «تسمية الشيء باسم فعله» كتسمية الخمر مسكرًا، وابن الأثير قد عزاه إلى الاستعارة[٤]. وهذا غير صحيح ولا مجاز فيه فالخمر مسكر بالقوة ومسكر بالفعل إذا شربت والإسكار وصف للخمر فهو من إقامة الصفة مقام الموصوف. والصواب فى هذا الموضع قد جانب الرجلين: الغزالى وابن الأثير.

١١- القسم الحادى عشر: تسمية الشيء باسم كله كقولك: القيام فى جواب ما فعل فلان. والقيام جنس يتناول قيام فلان وغيره وليس فى استطاعة أحد أن يقوم القيام كله؟

---

(١) المثل السائر (٢/ ٩١).

(٢، ٣، ٤) المثل السائر (٢/ ٩٢).

وقد وفق ابن الأثير فى نفى المجاز عن هذا الموضع[1] وما ماثله وهذا هو الصحيح. لأن المفهوم من قولنا «قام فلان» القيام المخصوص الذى قامه، ولا ينصرف الذهن أبداً إلى القيام الكلى حتى يكون هذا جزءه.

١٢- القسم الثانى عشر: «الزيادة فى الكلام لغير فائدة» وقد مثل له بقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وقد رد ابن الأثير هذا من وجهين:

أحدهما: أن هذا ليس مجازاً لأنه لا نقل فيه عن الأصل، وهذا كلام صحيح.

والثانى: لا يسلم أن «ما» زائدة لو سلمنا أن فيه مجازاً لأنها وردت تفخيماً لأمر النعمة التى لان لهم بها، وهى الفصاحة ولو زالت ما عن الكلام لزالت تلك الفخامة[2].

وكلامه - أعنى ابن الأثير - فى الوجه الثانى، حيث جعل الرحمة التى لان بها هى خصوص الفصاحة، غير دقيق؛ لأن الفصاحة لا مدخلية لها فى هذا الموضع. وإنما لان لهم - عليه السلام - بما حباه الله من خلق كريم وسعة صدر وحلم وبسط يد ووجه. وكفى على ذلك دليلاً قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

١٣- القسم الثالث عشر: «تسمية الشىء بحكمه» كتسمية النكاح «هبة».

فى قوله ﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

وابن الأثير يعتبره من باب الاستعارة[3]، ولا أراه صواباً فالآية ليس فيها أكثر من هبة نكاحها بدون عوض. فالنكاح - هنا - لم يسم هبة حتى يقال إنه مجاز والكلام فيها على حذف مضاف أى وهبت نكاح نفسها. فأين التجوز هنا؟

١٤- القسم الرابع عشر: عند الغزالى: «النقصان الذى لا يبطل به المعنى» كحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾ [النساء: ١١٢] أى شخصاً بريئاً. وكحذف المضاف

---

(١) المثل السائر (٢/ ٨٣).
(٢) المثل السائر (٢/ ٩٤).
(٣) المثل السائر (٢/ ٩٥).

وإقامة المضاف إليه مقامه كقوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أى أهل القرية ويرى ابن الأثير دخول هذا القسم فى القسم الاستعارة[1] وهذا إن صدق على آية القرية فلا يصدق على آية البرىء. فآية البرىء ليس فيها أكثر من إيجاز الحذف مع سر بلاغى عظيم فى إقامة الصفة مقام الموصوف؛ لأنها هى المقصودة بالذات فى التشنيع على مكتسب الإثم الحقيقى الذى يرمى الناس. لأن الرمى قبح من حيث إنه «رمى برىء» لا مطلق رمى. إذ الفرق كبير بين أن يقال: رمى بريئًا. ورمى شخصًا؟!

• وقفة بين الغزالى وابن الأثير:

لقد توسع الغزالى فعلاً فى أقسام المجاز التى ذكرها ولذا أراد ابن الأثير أن يقوم ما كتبه الغزالى على أساس أنه لم يخرج فى تقسيمه المجار هذه الأقسام الكثيرة عن الأصول الثلاثة التى قسم ابن الأثير المجاز إليها، وهى: التوسع والتشبيه والاستعارة. والواقع إذا تأملنا ما كتبه الغزالى أن تقسيماته كانت تقسيمات للمجار المرسل بحسب (علاقاته) حيث جعل التمثيل لعلاقات المجار المرسل تقسيمات للمجاز بوجه عام. وهذا هو الذى أفضى به إلى كثرة الأقسام كما بينا فى تعقيبنا على كل قسم عنده. وهو لم يستوعب علاقات المجار المرسل وإلا زادت عنده الأقسام إلى أكثر مما ذكر هذا إذا غضضنا الطرف عما ذكره من التمثيل للمجار العقلى فى آية سؤال القرية، وما ذكره من غير المجار. وابن الأثير أجهد نفسه فى إرجاع ما وافق عليه الغزالى أن فيه مجازًا إلى الأصول الثلاثة التى ارتضاها هو على نحو ما مر. وقد لحظنا أنه أرجع جل أقسام الغزالى إلى القسم الأول عنده هو - وهو الاستعارة - والواقع أننا لم نقف على مثال واحد ذكره الغزالى يصلح أن يكون استعارة خالصة، إلا مثال أسد وحمار للشجاع والبليد وسؤال القرية، ومجىء الاستعارة فيه محل نزاع.

فالغزالى رحمه الله جانبه الصواب فى جعل أنواع المجار المرسل أقسامًا للمجاز العام، بالإضافة إلى درجة ما ليس مجازًا فى أقسام المجار.

---

(١) المثل السائر (٢/ ٩٥).

وابن الأثير رحمه الله قد أصاب فى نقده للغزالى فى كثير من أقسام المجاز.

ولم يصب فى إرجاع تلك الأقسام إلى أصوله الثلاثة التى هى التوسع والتشبيه والاستعارة. وكذلك لم يصب حيث جعل صور المجاز المرسل من الاستعارة، وفى مجازاته للغزالى فى عد ما ليس مجازاً مجازاً[1].

وهذا هو فصل القول فيما بين الغزالى وابن الأثير من جهة وفيما بينهما معًا وبين المجاز من جهة أخرى[2]. والعلم لله وحده وبهذه نصل إلى نهاية ما تيسر لنا عرضه من مباحث ابن الأثير فى المجاز وبقيت له فيه جولات وجولات أظهر فيها مقدرة عظيمة على الدرس والتحليل والنقد يطول بنا التطواف لو استقصيناها، وما ذكرناه كاف فى هذه الدراسة، وفى مواجهة دعوى منكرى المجاز.

• الملاحظات والنتائج:

الأدباء والنقاد كالنحاة واللغويين بدأت عندهم مباحث المجاز غضة طرية، ثم أخذت تنمو وتنمو، جيلاً بعد جيل حتى استوت على سوقها فى مطلع القرن السابع كما رأينا بدءًا من أبى زيد القرشى، ثم الجاحظ، ثم ابن المعتز ثم الآمدى ثم الجرجانى، ثم الشريف الرضى، ثم ابن رشيق ثم ابن الأثير الذى ختمنا به مباحثهم فى المجاز. ولم تحدث لفكرة المجاز انتكاسات فى أية فترة خلال القرون السبعة حتى عصر الإمام ابن تيمية الذى قصدنا قصداً لمواجهة دعواه نفى المجاز بمباحث هؤلاء الأعلام. لو تحدث للمجاز نكسة خلال هذه الرحلة الطويلة التى قطع أشواطها، وإنما كان - المجاز - مثل كل العلوم والفنون تبدو شذرات متفرقة ثم تتناولها اليد الصناع حتى تكتمل، وأول ما عرف من ضروب المجاز عند الرواد هو الاستعارة وظل مصطلحها طاغيًا على كل أنواع المجاز[3] - تقريبًا -

---

(١) مجازا الأولى اسم «ليس» ومجازا الثانية مفعول المصدر (عد).

(٢) لابن أبى الحديد نقد لاذع لابن الأثير فى نقده للغزالى، ولنا فيما قاله ابن أبى الحديد رأى لم نقيده خشية التطويل، انظر: الفلك الدائر.

(٣) كما فى «تلخيص البيان فى مجازات القرآن» للشريف الرضى والمثل السائر لابن الأثير، ومن قبلهما كتابا الموازنة للآمدى والوساطة للقاضى الجرجانى.

وحل هذا المصطلح محل مصطلح «الاتساع» فى الكلام الذى ورد فى كتاب سيبويه ثم سرى منه إلى كتابات النحاة واللغويين والأدباء والنقاد وقد شاع شأن المجاز والاستعارة عند النقاد بصفة خاصة واتخذوا منه وسيلة فنية للكشف عن جمال التعبير أو قبحه كما كانت مباحث الشريف الرضى عن المجاز فى القرآن وسيلة من وسائل الكشف عن البيان القرآنى وتحليل بعض تراكيبه وصوره. ومن الملاحظ أن كثيراً من الأدباء والنقاد قد اهتدى بذوقه إلى صور من المجاز العقلى، والمجاز المرسل وحلل تلك الصور تحليلاً مجازيًا ولكنه لم يسمه باسمه الذى عرف عند البلاغيين بعد عصور الرواد، فما منهم من أحد إلا عرض لآية سؤال القرية، وعزم الأمر - مثلاً - وخروج الاستفهام إلى التقرير والتوبيخ والإنكار، ولكنهم مع اهتدائهم إلى هذه المعانى المجازية فقد وقفوا عند حد البيان والشرح. وأقصى ما بلغ بحث المجاز عندهم كان على يد ابن الأثير فى حديثه عن قرينة المجاز كما مر، والموازنة بين صورة مجازية وصورة مجازية أخرى. وهذه لم ينفرد بها ابن الأثير بل بدأت مبكرة، وكان لها فى موازنة الآمدى، ووساطة الجرجانى، ومثل ابن الأثير شأن وأى شأن.

ومن البديه أننا لم نستقص فى رحلتنا هذه كل الأدباء والنقاد الذين يشملهم البعد الزمنى كقدامة بن جعفر، فى نقد الشعر والنثر، والمرزبانى فى الموشح، والثعالبى فى التيمية، وابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة. وفى كتابه «الفلك الدائر على المثل السائر» الذى وضعه فى نقد ابن الأثير وتعقبه فى كثير من آرائه: المجلد الرابع من المثل السائر تحقيق الدكتورين الحرفى وطبانة. ولكل هؤلاء مباحث فى المجاز والاستعارة، لأن غرضنا هو التمثيل لا الاستقراء وحسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق كما يقولون. والآن نحن على موعد مع مباحث البلاغيين والإعجازيين وهى الخطوة الثالثة فى طريق مجوزى المجاز فى اللغة وفى القرآن الكريم.

****